عدد خاص

«القطاع المصرفى».. 8 سنوات فى «ضهر الرئيس»

عهد السيسى يضئ شاشات البورصة

انتفاضة خليجية فى الأسواق المصرية

النظام يُعيد الروح إلى النقابات المهنية

السياحة المصرية تتحرر من قيود كورونا

مشروعات التكرير تلبى احتياجات البلاد حتى 2040

افتتاح الأهلى المصرى «جوبا» بجنوب السودان

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

https://www.facebook.com/alborsagia http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٥٠
الأحد
٣ يوليو ٢٠٢٢
٤ ذو الحجة ١٤٤٣

الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصجية

جريدة إسبوعية اقتصادية

تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير

نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى

عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى

كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى

محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير

سحر عبدالغنى

ليلى أنور - خالد خليل

أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد

عبدالعزيز عمر - عادل حسن

صفاء أرناؤوط - ريم ثروت

محمد التهامى - حنان نبيل

دعاء سيد - ياسر جمعة -

محمد ربيع -حنان محمد -

منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ

طه حسين

الجمع الإلكترونى

أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية

عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان

٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة

تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

الرئيس اعتبرهم وقود معركة البناء فى الجمهورية الجديدة..

عصر نصرة العمال

قرارات استثنائية لتحسين معيشتهم.. و١٢٥٪ زيادة فى الحد الأدنى للأجور

كتب رأفت كمال:

شهد وضع الموظفين والعاملين فى القطاعين العام والخاص فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى تطوراً كبيراً ونقلة تاريخية من خلال قرارات استثنائية لتحسين مستوى معيشتهم وتقديم العديد من المبادرات التى تدعمهم اجتماعياً وصحياً، كما وضعت الدولة المصرية رؤية لتطوير كافة قطاعات العمل، وانعكس ذلك على العامل المصرى ووضعه فى مكانه الصحيح وتوفير بيئة ملائمة له باعتباره وقود معركة البناء فى الجمهورية الجديدة وذلك فى إطار توجهات واحتياجات الدولة المصرية وفقاً لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وخلال الـ ٨ سنوات لحكم الرئيس عبد الفتاح السيسى شهد الهيكل العام للأجور فى مصر تغييراً جذرياً حيث وصلت معدلات الزيادة فى الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة بمعدل تجاوز ١٢٥٪ ليصبح من ١٢٠٠ جنيه فى ٢٠١٤ إلى ٢٧٠٠ جنيه فى ٢٠٢٢ حيث كانت الزيادة الأولى فى ميزانية ٢٠١٧/٢٠١٦ وتم خلالها رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح ١٤٠٠ جنيه على الأجر الشامل بعد أن كان ١٢٠٠ جنيه بمعدل زيادة ٢٠٠ جنيه ثم الزيادة الثانية كانت فى يوليو ٢٠١٩ عندما زاد الحد الأدنى للأجور بقيمة ٦٠٠ جنيه ليصل إلى ٢٠٠٠ جنيه، وذلك لمقابلة التضخم الذى شهدته مصر بسبب قرارات الإصلاح الاقتصادي، خاصة بعد قرار تعويم الجنيه فى نوفمبر ٢٠١٦، فيما بدأ تطبيق الزيادة الثالثة فى يوليو ٢٠٢١ التى جاءت بقيمة ٤٠٠ جنيه لتصل بالحد الأدنى للأجور إلى ٢٤٠٠ جنيه شهرياً.

وفى يناير ٢٠٢٢، وجه الرئيس السيسى برفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ١٣٪ إلى ٢٧٠٠ جنيه بدلاً من ٢٤٠٠ جنيه وزاد بند الأجور فى الموازنة الجديدة إلى نحو ٤٠٠ مليار جنيه بنسبة تبلغ نحو ١٠,٨٪، كما تم إقرار علاوتين بتكلفة ٨ مليارات جنيه، الأولى علاوة دورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي، والثانية علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٣٪ من المرتب الأساسي، بالإضافة إلى زيادة الحافز الإضافى لكل الموظفين بتكلفة إجمالية تقدر بحوالى ١٨ مليار جنيه بالإضافة إلى استهداف تعيين ٣٠ ألف مدرس سنوياً لمدة ٥ سنوات.

وفيما يخص دعم العمالة غير المنتظمة تم عمل حصر ميدانى للعمالة غير المنتظمة التى تعمل بالمشروعات القومية فى إطار مبادرة "حياة كريمة" وتم إصدار ٣٦٧ ألفاً و٧٠٣ وثائق تأمين على الحياة للعمالة غير المنتظمة من بينهم ٢٣ ألفا و٤٨٩ عاملاً من صغار الصيادين بقيمة ٢٣ مليوناً و٨١٨ ألفاً و٢٠ جنيهاً وتغطى الوثيقة حالات الوفاة بحادث أو العجز الكلى والجزئى المستديم والعلاج الطبى بقيمة ٢٠٠ ألف جنيهكما تم صرف ٣٠٨ ملايين و٣٤٠ ألفاً و٦٥١ جنيهاً فى صورة رعاية اجتماعية وصحية للمسجلين بالمديريات استفاد منها ٥٠٥ آلاف و١٧٤عاملاً.

وتم توزيع المنحة الرئاسية للعمالة غير المنتظمة على مرحلتين على ٦ دفعات خلال الفترة من أبريل ٢٠٢٠ وحتى مارس ٢٠٢١ وكان عدد المستفيدين بالمرحلة الأولى مليوناً و٦٢٥ ألفاً و٥٠٦ مستفيدين وبالمرحلة الثانية مليوناً و٤٣٢ ألفاً و٩١ مستفيداً وكانت التكلفة المالية لصرف المنحة ٥ مليارات و٤٦١ مليون جنيه حيث إن الموازنة العامة للدولة أسهمت بجزء كبير من هذه المنحة وكذلك حساب ٢٠٣٠ المنشأة بوزارة التخطيط.

كذلك اهتمت الدولة خلال الفترة الماضية بتفعيل منظومة الربط الإلكترونى مع الدول الشقيقة والصديقة التى يعمل بها المصريونحيث تمالاتفاق مع المسئولين فى السعودية على تفعيل منظومة الربط الإلكترونى بين البلدين بحيث يتم القضاء على أية عقود وهمية ولا يتم السماح لسفر العمالة إلا عن طريق هذه المنظومة كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع الكويت لتفعيل تلك المنظومة التى تستهدف القضاء على سماسرة عقود العمل الوهمية وسيتم تفعيل المنظومة قريباً وذلك عقب انتهاء المرحلة التجريبية التى يتم تنفيذها حالياً لإزالة أية معوقات تواجه العمالة المصرية خلال الفترة المقبلة كذلك هناك ربطإلكترونى مع الأردن وخطط ثابتة فى مجال توسيع الربط الإلكترونى مع الدول العربية.

ومن بين الإجراءات التى اتخذت فى عهد الرئيس السيسى لخدمة العمالة المصرية قانون العمل الذى تم الانتهاء من إعداده بتوافق كامل بين طرفى العملية الإنتاجية، حيث وافق عليه مجلس الشيوخ ومن المنتظر مناقشته فى مجلس النواب ويعالج القصور الوارد بقانون العمل الحالى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ويطبق مفهوم النصوص الدستورية الجديدة التى وردت فى دستور ٢٠١٤ كما أن القانون يأتى متماشياً مع المبادئ الدستورية التى قررتها المحكمة الدستورية العليا ومستنداً إلى ما استقر عليه الفقه والقضاء وما نصت عليه اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

ويقوم مشروع القانون على إعداد وتطوير منظومة التدريب المهنى لتنمية وتأهيل الشباب على الالتحاق بالوظائف وتعزيز كافة حقوق العاملين ومقاربتها مع أنظمة التوظيف الأخرى مثل قانون الخدمة المدنية لتشجيع الشباب على الانخراط فى العمل بالقطاع الخاص والعديد من الأحكام التى تهم العامل صاحب العمل كما أن القانون يعمل على إرساء مبدأ ربط العمل بالإنتاج لطمأنة المستثمر الوطنى والأجنبى وتحفيز العاملين على بذل الجهد لتعظيم إنتاجيته ووضع إطار لحل النزاعات العمالية الجماعية بالطرق الودية التى تتناسب مع التطور ومستويات وأشكال النزاعات ومنع الفصل التعسفى للعامل ويقضى على ما يسمى "استمارة ٦".

ومن مزايا مشروع القانون الجديد وضع نظام قضائى متخصص للفصل فى الدعاوى العمالية لمعالجة البطء فى إجراءات التقاضى وتحقيق العدالة الناجزة من خلال المحاكم العمالية المتخصصة كذلك يضمن القانون بناء مظلة متكاملة لحماية ورعاية وتشغيل العمالة غير المنتظمة كما أنه سوف يسهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى ويخلق مناخاً جاذباً للاستثمار ويحفظ حقوق العمال.

ومن الجهود التى بذلت لدعم العمالة إطلاق الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين فى العمل والتى تعد خطوة غير مسبوقة لدمج الإناث فى سوق العمل وتوفير إطار داعم للمرأة للعمل بالقطاع الخاص وتعزيز فرص مشاركتها الاقتصادية كما تم توفير فرص تدريبية مناسبة لذوى القدرات الخاصة وتأهيلهم للحصول على فرص عمل ملائمة لهم حيث إن مشروع قانون العمل الجديد يتضمن الحماية اللازمة للفئات الأولى بالرعاية.

بعد سنوات من التهميش والإهمال..

النظام يُعيد الروح إلى النقابات المهنية

كتب رأفت كمال:

منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم فى عام ٢٠١٤ يعمل على بناء الدولة فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتنموية فى وقت واحد، كما اقتحم الرئيس السيسى العديد من الملفات ومنها ملف النقابات المهنية التى شهدت خلال السنوات الماضية تطوراً كبيراً وعادت إلى سابق عهدها، بعد أن ظلت سنوات طويلة تعانى من التهميش والإهمال، حيث أنه فى إطار إعلان رئيس الجمهورية عام ٢٠٢٢ عاماً للمجتمع المدنى كدلالة على الأهمية التى توليها الدولة المصرية للمجتمع المدنى باعتباره شريكاً أساسياً فى عملية التنمية، واصلت النقابات تطوراتها وتقدماتها المختلفة فى المجالات الهندسية والقانونية والصحية والفنية وغيرها، حيث تمكنت بعض النقابات التى عانت من تهميش شديد فى وقت سابق من تحقيق نجاحات عدة فى عهد الرئيس السيسى كضمها للتأمين الصحى مما يكفل لأعضائها رعاية صحية شاملة وعلى رأسها نقابة التشكيليين إلى جانب نقابة الزراعيين والتى شهدت أزهى مراحل تطورها خلال عهد الرئيس السيسى وذلك عقب سن مجموعة من القوانين تهدف إلى الحماية على الرقعة الزراعية والقطاع الخدمى الزراعي.

وفى هذا الإطار، يقول المهندس أحمد صبرى الأمين العام المساعد للنقابة العامة للمهندسين أن الثمانية أعوام الماضية شهدت فيها النقابات المصرية تطوراً كبيراً بعد حيث أولى الرئيس عبدالفتاح السيسى اهتماماً خاصاً بالنقابات المهنية والإدارات العمالية المصرية كشريك أساسى فى بناء الجمهورية الجديدة، لافتاً إلى أنه فى وقت سابق صُنفت مصر ضمن الدول غير الملتزمة باتفاقيات منظمة العمل الدولية وظلت العديد من السنوات على القائمة السوداء للمنظمة بعد اتهامها بعدم تطبيق المعايير المحددة فى حرية النقابات وحقها فى تكوين نفسها دون تدخل من الجهات الإدارية، ما أدى إلى نفور الاستثمارات الأجنبية إلى أن قام الرئيس عبدالفتاح السيسى بالعمل على رفع اسم مصر من القائمة السوداء للمنظمة الدولية حيث طالب الرئيس السيسى وزير القوى العاملة بسرعة عقد حوار مجتمعى لوضع قانون جديد لتنظيم عمل النقابات والاتحادات العمالية فى مصر يطابق معايير منظمة العمل الدولية ونجح الوزير فى إصدار القانون رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ والذى تم من خلاله إجراء الانتخابات النقابية العمالية ومن ثم رفع اسم مصر من القائمة السوداء.

وأثنى الأمين العام المساعد للمهندسين على الاستجابة السريعة للرئيس السيسى لمطالب النقابات حول رفع أجور العاملين فى الدولة والقطاع الخاص وكذلك رفع الحد الأدنى للأجور لافتاً إلى أن ما يقرب من ٢٥ نقابة مهنية مصرية شهدت تغييراً جذرياً خلال عهد الرئيس السيسى وجاءت على رأسها نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين والمعلمين والزراعين وغيرها من النقابات التى ساهمت مساعى الرئيس وعلمه بأهمية دورها فى المرحلة الراهنة إلى حدوث ائتلاف كبير بين معظمها.

ويقول باسم حلقه نقيب السياحيين أن النقابات المهنية شهدت خلال الـ٨ سنوات فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى العديد من الانجازات والكثير من الاهتمامات لافتاً إلى أن الرئيس السيسى قام بدور هام للعاملين بالقطاع السياحى عندما استجاب لمطالب النقابات السياحية بصرف مساعدات مالية للعاملين بالسياحة تقدر بـ٥٠٠ ج لمدة ٣ أشهر ثم تم تكرارها لـ٣ أشهر أخرى للحفاظ على العمالة السياحية خلال جائحة كوروناكما رفع الرئيس أجور العاملين فى الدولة والقطاع الخاص ورفع الحد الأدنى للأجور استجابة لمطالب النقابات المصرية.

وقال حسين أبوصدام نقيب الفلاحين أن القطاع الزراعى نال حظاً وفيراً فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسيوما حدث من تطور وانجاز خلال الـ٨ سنوات لم يحدث من٨٠ عاماً حيث أن الرقعة الزراعية المصرية نالت نصيب الأسد من خلال اهتمامات الدواة المصرية خلال عهد الرئيس السيسى وتوقفت تماماً وبالتدريج كل مظاهر الاعتداء السلبى على الرقعة الزراعية وتم استرداد الاف الأفدنة الزراعية من أملاك الدولة المعتدى عليهاكما دشنت مشاريع زراعية عملاقة تهدف لزيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى فتم أحياء مشروع توشكى لزراعة واستصلاح نحو ٥٠٠ ألف فدان وبدأ العمل لاستصلاح وزراعة مليون ونصف المليون فدان بمشروع الريف المصرى كما بدأ العمل لزراعة واستصلاح أكثر من٢ مليون فدان بمشروع مستقبل مصر والدلتا الجديدة وتم انشاء وزراعة اكثر من١٠٠ ألف فدان بنظام الصوب الزراعية، وأوضح أن الرئيس السيسى حرص على وقف ضريبة الأطيان الزراعية لتخفيف الأعباء عن الفلاحين خلال الفترة السابقة

وأكدت الدكتورة صفية القبانى نقيب الفنانين التشكيليين أن الرئيس عبدالفتاح السيسى قدم العديد للفنانين التشكيليين منها مبادرات إنسانية لتحسين معاش الفنانين والنظر إليه كما أن الرئيس السيسى أنصف التشكيليين الذين عانوا سنوات طويلة من التهميش وعدم الاهتمام، لافتة إلى أنه تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى لبحث وفحص القوانين التى وجهه إليها الرئيس السيسى والتعديلات فى اللوائح وقوانين النقابات وموارادها المالية كى يحدث نقله وتصبح موارد النقابة تكفل حياة كريمة للفنانين ومعاش آدمي.

وقال عبد المنعم الجمل رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب أنه بفضل ثورة ٣٠ يونيواستطاعت مصر أن تضع أقدامها على طريق التقدم والبناء والتوجه الفعلى نحو الجمهورية الجديدة تحت قيادة الرئيس السيسي، وأكد الجمل أن عمال مصر كانوا على العهد دائماً فى رفض أى محاولات للانقضاض على الوطن من جماعات لم تكن تسعى لغير مصلحتها على حساب المصلحة العليا لمصر وأمنها القومي، لافتاً إلى أن عمال مصر هم الأبطال الحقيقين فى الجمهورية الجديدة فبفضل سواعدهم وإخلاصهم وتفانيهم تخطو مصر خطوات ثابتة نحو استكمال مسيرة التنمية والبناء، مؤكداً أن عمال مصر يقفون صفاً واحداً إلى جانب الدولة المصرية وقيادتها السياسية لتتبوأ مصر مكانتها اللائقة على الساحة العالمية فى كافة المجالات.

بديلة عن القروض والودائع..

انتفاضة خليجية فى الأسواق المصرية

مليارات الاستثمارات السعودية والبحرينية والقطرية والعمانية تجوب قطاعات عديدة

ريم ثروت

بـدأت مصر فى طرق أبـواب الـدول العربية والخليجية لضخ استثمارات عربية فى مصر بديلة عن القروض والـودائع لانعاش الاقتصاد المصرى بصفة عامة والموازنة بصفة خاصة، وذلك فى ضوء الأزمات الاقتصادية العالمية التى أثرت على الاقتصاد.

وبدأ قطار طرق الأبـواب من المملكة العربية السعودية حينما زار العاهل السعودى مصر وتم التوافق على ضخ ما يقرب من ٧ مليارات دولار على هيئة استثمارات سعودية فى مصر ، تثم وانتقل القطار الى محطات عديدة شملت قطر وعمان والبحرين خلال زيارات رسمية لكل من زعماء الدول الثلاث.

وبالرغم من كون زيـارة الأمير تميم بن حمد آل ثانى لمصر تعد الاولى منذ ٧ سنوات الا أنها أسـفرت عـن تطور فـى الـعـلاقـات الاستثمارية والاقتصـادية بـين البلدين، حيث أعلنت قطر عن ضخ ما يقرب من ٥ مليارات دولار الفترة المقبلة فى مصر، كما وقعت مصر وعمان عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبرامج تنفيذية ورسـائـل تـعـاون، وتشمل اتفاقيتين و٦ مذكرات تفاهم وثلاثة برامج تنفيذية ورسائل تعاون فى مـجـالات تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية وترويج الاستثمار وتنمية الصادرات وإنشاء وإدارة المناطق الصناعية وحماية البيئة.

وتضمنت العلاقات المصرية البحرينية التوقيع على ١٠ اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية مشتركة بـين البلدين، فـى مـجـالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلـى القانون والقضاء والقطاع اللوجستى والتنمية الحضرية، والتجارة والاستثمار والسياحة والتربية والتعليم والبيئة ، والاتفاق بين شركة ممتلكات البحرين وصـنـدوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية؛ لإنشاء منصة استثمارية مشتركة وذلك للاستثمار المباشر فى قطاعات استراتيجية وحيوية كالأمن الغذائى والسياحة والخدمات المالية والرقمية واللوجستية بين مصر والبحرين.

ورحب الخبراء بدعم الدول الخليجية والعربية للاقتصاد المصرى من خـلال ضـخ استثمارات فـى قطاعات متنوعة حيث، وقـال رشـاد عبده الخبير الاقتصادى أن مصر تعمل على جذب الاستثمارات الخليجية من كل الدول، خاصة وأنها تحاول التيسير على كافة المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم مشيرا الى أن هذا ما يقوم عليه اقتصاد السوق الحر.

وأضاف ان العلاقات السياسية لا تتحكم فى العلاقات الاقتصادية بين الـدول، ضارباً مثال التوترات التى شهدتها العلاقات التركية المصرية ، والعلاقات القطرية المصرية فى وقت سابق إلا أن التبادل التجارى استمر ما بين الدولتين، كما أن الشركات التركية والقطرية استمرا فى العمل داخل الاراضـى المصرية ولم تتعرض لمضايقات من الحكومة المصرية، خاصة وأنها توفر الآف من فرص العمل لابناء الشعب المصرى .

وقال الدكتور حازم الشريف الخبير الاقتصادى أن العلاقات الاقتصادية المصرية مـع الـدول العربية لم تتوقف فى أى وقت بضغوط حكومية مصرية بالرغم مما تعرضت له من توترات ولكن بعض المشروعات تعرضت لعثرات مالية أدى الى توقفها عن العمل كما أن البعض الآخر من المشروعات استطاع أن يتغلب على تلك الصعوبات التى تعرض لها كما هو الحال فى مشروع تشغيل مصفاة لتكرير النفط فى مصر والـذى وصفته قطر حينها بأنه يعد «أكبر استثمار» لها فى دولة عربية وإفريقية، كما أعلنت شركة قطر للبترول أن تشغيل جميع وحدات مصفاة الشركة المصرية للتكرير فى مسطرد (شمال القاهرة) كان ناجحاً، كما أنه من المتوقع أن تصل المصفاة إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة قبل نهاية الربع الأول من ٢٠٢١، وهـو مـا يقلل من اعتماد مصر على المنتجات البترولية المستوردة ويساهم فى خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية ودعم قطاع الأعمال المساند فى هذه المنطقة الحيوية من مصر

وأكد المهندس يحيى الرشيدى مسئول سابق بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أن العقارات والمشروعات السكنية تعد من أبـرز القطاعات التى تتوجه اليهم الاستثمارات العربية، مشيرا الى وجود مشروعات تقدر بالملايين من الدولارات مـازالـت فـى اطـار التنفيذ والبعض الآخـر من المشروعات العقارية فى سبيله للحل من أجل اتخاذ خطوات تنفيذيه نحو استكمالها.

وذكر أنه على سبيل المثال فان شركة الديار القطرية لديها استثمارات ضخمة فى مصر ومنها مشروع منتجع سياحى بشرم الشيخ يمتد على مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع (٧٤ فدان)، مشيرا الى وجـود مشروع آخر لتلك الشركة فى مصر سيقام فى مدينة الغردقة السياحية، والذى يعد أكبر استثمار للشركة فى مصرخاصة وأنه يغطى مساحة ٣٠ مليون متر مربع (٧٤٠٠ فدان).

وتحتل قطر تحتل المركز التاسع بين الـدول المسـتـثـمـرة فـى مـصـر مـن بـين ٢٢٩ شـركـة باستثمارات تقدر بـ ٢,٢ مليار جنيه مصرى (حـوالـى ١٣٨ مـلـيـون دولار)، وفـقـًا لأحـدث الإحصاءات الصادرة عن هيئة الاستثمار والمناطق الحرة فى مايو ٢٠١٩، أبرزها: بنك قطر الوطنىّ والاستثمارات المملوكة لمحمّد بن سحيم آل ثاني، وهو أحد أفراد الأسـرة المالكة القطريّة والذى يملك حصّة كبيرة من شركات «حديد المصريين» و«القلعة للاستشارات المالية» و«النعيم القابضة للاستثمارات» و«ستيت القابضة»

ووفـقـاً لـبـيـانـات الجـهـاز المـركـزى للتعبئة العامة والإحـصـاء فقد ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر والبحرين ليصل إلى ٩١٧,٢ مليون دولار خـلال عـام ٢٠٢١ مقابل ٤٠١ مليون دولار خـلال عـام ٢٠٢٠ بنسبة زيـادة ١٢٨,٧٪، وبلغت قيمة الـصـادرات المصرية إلـى الـبـحـريـن ٤٥٠,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقابل ١٣٩,٣ مليون دولار خـلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٢٣,٥٪، وبلغت قيمة الـواردات المصرية من البحرين ٤٦٦,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٢٦١,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ٧٨,٢٪.

وبـلـغـت قـيـمـة الاسـتـثـمـارات الـبـحـريـنـيـة في مصر ١٧٤,٦ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١١٩ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٨ /٢٠١٩ بنسبة ارتفاع قدرها ٤٦,٨٪.

كما التقى السيسي خلال زيارته الى عمان عددًا من رجال الأعمال العُمانيين بهدف تعزيز تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين ، و وقـع الطـرفـان – بـالأحـرف الأولـى – على الاعتراف المتبادل بالشهادات الأهلية البحرية للملاحين وأعمال النوبة الصادرة عن البلدين.

ووقـعـت حـكـومـتـا سـلـطـنـة عُـمـان وجمهورية مصر العربية على اتفاقية تعاون بالأحرف الأولى فى مجال النقل البحرى والموانئ واتفاقية تعاون بين جامعة السُّلطان قابوس والمعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية المصري.

ووقّع البلدان برنامج تنفيذى للتعاون فى مجال الشباب والرياضة للأعوام (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥) وبرنامج تنفيذى للتعاون الفنى فى مجالى العمل والتدريب للعام (٢٠٢٢م) وبرنامج تنفيذى للتعاون فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى والابتكار للأعوام (٢٠٢٢ – ٢٠٢٣– ٢٠٢٤).

وارتـفـع حـجـم الـتـبـادل الـتـجـاري بـين مصر وسلطنة عمان بنسبة ٧,٢٪ خلال العام الماضى لتصل إلى ٥٨٦,٢ مليون دولار مقابل ٥٤٦,٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، وفقا لبيان من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

وفقا لبيان الإحصاء، انخفضت الصادرات المصرية إلـى عـمـان بنسبة ٤,١٪ فـى ٢٠٢١، لتسجل ١٦٣,٣ مليون دولار.

وبلغت الـواردات المصرية من سلطنة عمان ٤٢٢,٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقابل ٣٧٦,٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ١٢,٣٪، وفقا للبيان.

وبلغت قيمة الاستثمارات العمانية فى مصر ٦٨,٨ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٢٠-٢٠٢١ مقابل ١٥,٨ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٩ -٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٣٤,٨٪.

٨٧ مليار جنيه استثمارات خلال ٨ سنوات..

مشروعات التكرير تلبى احتياجات البلاد حتى ٢٠٤٠

عبد العزيز عمر

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية أهمية البناء على ما تملكه شركات تشغيل مصافى التكرير المصرية من خبرات وتاريخ عريق وتوجهها لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة للإنتاج البترولى والسوق المحلى وكيانات التكرير مما ينعكس على زيادة حجم عوائدها ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار وزير البترول والثروة المعدنية إلى أن ذلك ممكن تحقيقه من خلال مشروعات جديدة ذات جذب استثمارى تتسم بالاستدامة والتوافق مع المستقبل.

كما لفت إلى الاستمرار فى تنفيذ حزمة من المشروعات خلال السنوات المقبلة باستثمارات ٧,٥ مليار دولار توازى ١٢٠ مليار جنيه لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية والبنزين من أهمها مشروع توسعات معمل ميدور بالإسكندرية ومشروع مجمع أسيوط لإنتاج البنزين يدعمها برامج ترشيد الاستهلاك والتوسع فى تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعى من خلال المبادرة الرئاسية الأخيرة.

وشدد على أن هذه المشروعات تلبى الاحتياجات حتى عام ٢٠٣٠، مضيفا أن إستراتيجية صناعة التكرير فى مصر قائمة على تحقيق خطط لمواكبة احتياجات البلاد حتى عام ٢٠٤٠ من خلال مشروعات إضافية جديدة من أهمها مشروع شركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات فى السويس وتوسعات ورفع الكفاءة للمعامل القائمة بما يلبى الاحتياجات ويدعم فرص التصدير مستقبلا.

وشهدت الثمانى سنوات الماضية تشغيل ٨ مشروعات جديدة فى مجال التكرير والتصنيع بتكلفة استثمارية إجمالية ٨٧ مليار جنيه وبطاقة إنتاجية ٦,٦ مليون طن سنوياً مما أدى إلى خفض كميات الاستيراد بنسبة ٣٠٪ ومن أهمها:

إنتاج البنزين عالى الأوكتين بشركة أنربك

بدأ تشغيله فى سبتمبر ٢٠١٨ ، ويهدف المشروع إلى مضاعفة إنتاج شركة أنربك من البنزين ٩٢ و٩٥ عالى الأوكتين بزيادة حوالى ٨٥٠ ألف طن سنويا لتلبية جانب من احتياجات السوق المحلي، حيث سترتفع نسبة مساهمة إنتاج الشركة من ١٠٪ من الاستهلاك المحلى إلى ٢١,٥٪ بعد مما سيترتب عليه خفض معدلات الاستيراد،

كما يساهم المشروع فى زيادة إنتاج الشركة من البوتاجاز ليصل إلى ٣٨ ألف طن سنوياً، وتبلغ تكلفته الاستثمارية حوالى ٢١٩ مليون دولار، هذا وقد قام رئيس الجمهورية بافتتاحه فى شهر أغسطس ٢٠٢٠.

وقال الملا إن هذا المشروع يُعد أحد مشروعات برنامج وزارة البترول لزيادة الإنتاج المحلى من المنتجات البترولية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة خاصة البنزين والبوتاجاز، وبهدف العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة الإنتاج المحلى من تلك المنتجات.

مصفاة المصرية للتكرير بمسطرد

بدأ التشغيل التجارى لها فى فبراير ٢٠٢٠ ويهدف إلى تحويل المازوت ذو القيمة الاقتصادية المنخفضة بطاقة ٤,٧ مليون طن سنوياً إلى منتجات بترولية عالية الجودة وتبلغ تكلفته الاستثمارية ٤,٣ مليار دولار، هذا وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسى بافتتاحه فى ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠.

إنتاج بنزين عالى الأوكتين بشركة أسيوط

يأتى مشروع مجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين بأسيوط فى إطار التوسعات والتطوير بمصفاة تكرير أسيوط، حيث يعمل على تعظيم القيمة المضافة من النافثا الثقيلة المنتجة بالمصفاة باستخدام أحدث التقنيات العالمية لتحويلها إلى بنزين عالى الأوكتين مما يسهم فى الحد من استيراده.

كما يمثل المشروع إضافة قوية ونجاحاً جديداً لخطط زيادة الطاقة التكريرية التى تنفذها وزارة البترول والثروة المعدنية فى معامل التكرير بالمناطق الجغرافية البترولية المختلفة بمصر، ويمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطنى بتقليل فاتورة استيراد المنتجات البترولية.

بدأ التشغيل التجريبى للمشروع فى ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف إنتاج ٨٠٠ ألف طن سنوياً من البنزين عالى الأوكتان، و١٠آلاف طن بوتاجاز وتبلغ تكلفته الاستثمارية حوالى ٤٥٠ مليون دولار.. هذا وقد قام رئيس الجمهورية بافتتاحه فى ديسمبر ٢٠٢٠.

مصنع إنتاج الأسفلت ٧٠/٦٠ بشركة السويس

يهدف المشروع إلى إنشاء وحدة تقطير تفريغى لإنتاج حوالى ٣٩٦ ألف طن سنويا أسفلت ٧٠/٦٠ لتغطية احتياجات السوق المحلى باستثمارات حوالى ٦١ مليون دولار.

كما يجرى حالياً تنفيذ عدد من المشروعات من أهمها :

توسعات مصفاة تكرير ميدور

يأتى مشروع توسعات مصفاة تكرير ميدور ضمن الإستراتيجية الطموح التى تبنتها وزارة البترول منذ عام ٢٠١٦ لتنفيذ سلسلة من المشروعات القومية الرامية لزيادة الإنتاج المحلى وتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك محليًا من المنتجات البترولية من خلال تحديث إمكانيات مصافى تكرير البترول وإضافة توسعات جديدة إليها.

وتهدف التوسعات إلى زيادة طاقة المصفاة التكريرية بنسبة ٦٠٪ ،وتبلغ استثماراته حوالى ٢,٤ مليار دولار، هذا وقد تم بدء التشغيل المبكر للمرحلة الثانية من المشروع فى مايو ٢٠٢٢ .

المستودعات الأربع الجديدة لتخزين الخام والمنتجات بطاقة إجمالية ٤٠٠ ألف برميل خام و ٢٩٠ ألف برميل منتجات وسيطة وذلك بواقع مستودعين للخام ومثلهما للمنتجات.

مجمع إنتاج السولار بشركة أسيوط الوطنية

يقوم المشروع بطاقة تغذية ٢,٥ مليون طن سنويا من المازوت لتحويله إلى منتجات بترولية عالية الجودة ، وباستثمارات ٢,٩ مليار دولار .

توسعات شركة السويس لتصنيع البترول

يقوم المشروع بطاقة ١,٧٥ مليون طن سنوياً من المازوت لتعظيم كميات المنتجات عالية القيمة الاقتصادية وباستثمارات تقديرية حوالى ١,٧٧ مليار دولار.

مشروع تقطير المتكثفات بشركة النصر للبترول

يقوم المشروع بطاقة ١,٢ مليون طن من المتكثفات وذلك لإنتاج منتجات بترولية عالية الجودة وبتكلفة استثمارية حوالى ٢٢١٤ مليون جنيه.

مجمع التقطير الجوى بشركة أسيوط لتكرير البترول

يقوم المشروع بطاقة ٥ مليون طن من الزيت الخام وذلك بهدف تغطية احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية ، وبتكلفة استثمارية حوالى ٩,٢ مليار جنيه.

مجمع التقطير الجوى بشركة الإسكندرية للبترول

يقوم المشروع بطاقة ٥ مليون طن من الزيت الخام بالإضافة إلى إنشاء وحدة لاسترجاع الغازات وذلك بهدف تغطية احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية عالية القيمة الاقتصادية (سولار ، بنزين ، بوتاجاز ،...) وبتكلفة حوالى ٦,٢ مليون جنيه.

وقال مسئول بوزارة البترول، إن كافة الشركات تسابق الزمن للانتهاء من تنفيذ وتشغيل هذا المشروعات طبقا للجداول الزمنية المحددة، مشددا على التزام كافة شركات القطاع بتطبيق برنامج وقاية احترازى تجاه أزمة كورونا ،حفاظا على سلامة العاملين ،ولضمان تنفيذ المشروعات فى مواعيدها المخططة.

وأشار إلى أن تلك المشروعات ستغنى مصر عن استيراد البنزين والسولار من الخارج، وستلحق قطاع التكرير بوحدات متطورة ومعامل قادرة على إنتاج اكبر كمية من المشتقات عالية الجودة من الزيت الخام سواء المنتج محليا أو المستورد.

ولفت إلى أن إستراتيجية تطوير قطاع التكرير التى تم تنفيذها بالتعاون مع خبراء عالميين واستشاريين على أعلى مستوى نقلت قطاع التكرير المصرى لمستوى آخر، وبعد الانتهاء من تنفيذها بالكامل سترتفع القدرات الفعلية لمعامل التكرير.

يذكر أن خطة وزارة البترول والتى تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية مطلع عام ٢٠٢٣ تأتى فى إطار إستراتيجية تحديث قطاع التكرير التى بدأت عام ٢٠١٨ وتأتى ضمن مشروع تطوير وتحديث القطاع وتتمثل أهدافها فى مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية فى صناعة التكرير والتوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة، وتطبيق أحدث التقنيات فى مجال التحول الرقمى بصناعة التكرير لتحقيق أفضل كفاءة تشغيلية، وتطوير وزيادة طاقات معامل التكرير من أجل زيادة الكميات المنتجة من المنتجات البترولية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية وإنتاج منتجات بترولية عالية الجودة تتماشى مع المواصفات العالمية مما يفتح المجال بشكل أكبر للتصدير وجلب العملة الصعبة، وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار وتحسين نظم الحوكمة ووضع نموذج أمثل للعلاقة التعاقدية بين أطراف أنشطة التكرير وتصنيع البترول.

توفير ٢,٥ مليار دولار سنويا بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى..

مصر مركز إقليمى لتجارة وتداول الغاز المسال

كتب – عبد العزيز عمر

كشف حمدى عبد العزيز المتحدث باسم وزارة البترول، أن هناك دعم كامل من الرئيس عبد الفتاح السيسى، لقطاع البترول، وتم وضع خطة إستراتيجية لتطوير القطاع.

وقال المتحدث باسم وزارة البترول «نعرف المناطق الواعدة، وتحققت استكشافات بترولية متواصلة على مدار السنوات الماضية مكنت مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعي».

وتابع «هناك مناطق اكتشافات واعدة من الغاز الطبيعى فى مختلف أنحاء مصر خاصة بالبحر المتوسط»، مشيرا إلى أن مصر صدرت غازا مسالا خلال ٤ شهور من عام ٢٠٢٢ بقيمة ٤ مليارات دولار.

ولفت المتحدث باسم وزارة البترول، إلى أن مصر أصبحت مركزا إقليميا مهما لتجارة وتداول الغاز المسال، فمصر مساهمة ولها نصيب من ملكية مصانع الغاز المسال بدول منتدى شرق المتوسط، ونجحت مصر فى توفير ٢,٥ مليار دولار سنويا بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى .

وشدد على أن هناك قصة نجاح أخرى فى قطاع البترول، وهى خطة المهندس طارق الملا وزير البترول، الذى طالب بتنفيذ برنامج تطوير كافة الأنشطة فى قطاع البترول والطاقة منذ ٢٠١٦ لتحقيق أقصى استفادة، وكل هذا النجاح سببه جهود ٨ سنوات سابقة .

وأوضح أن وزارة البترول تشارك فى توصيل الغاز الطبيعى إلى ١٤٥١ قرية ضمن مبادرة «حياة كريمة»، مشيرا إلى أن الاستثمارات فى قطاع البترول والطاقة عام ٢٠٢٢ وصلت إلى ١,٢ تريليون جنية.

كما أكد أن مصر أصبحت لاعبا مهما جدا فى المنطقة والمفوضية الأوروبية تفاوضت مع الرئيس السيسى فى مجال تصدير الغاز الطبيعى إلى الاتحاد الأوروبى خاصة فى ظل المشاكل مع روسيا بسبب الحرب مع أوكرانيا .

وفى سياق آخر، كشفت المتحدث باسم وزارة البترول، عن عدد القرى التى دخلها الغاز الطبيعي، ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، التى تستهدف تغيير وجه الحياة فى الريف المصري.

وقال عبد العزيز «الوزارة تعمل بالتعاون مع الجهات المعنية فى إطار مشروع حياة كريمة، والذى يقضى بتنمية كافة القرى المصرية لتوفير حياة أفضل للمواطنين»، مشيرا إلى أنه وخلال المرحلة الأولى من المبادرة سيتم توصيل الغاز لأكثر من ١٤٥١ قرية، وتم تنفيذ ١٠١ قرية حتى الآن.

وأضاف المتحدث باسم الوزارة، أن الـ ١٠٠٠ قرية تم إدراجها ضمن خطة تطوير القرى المصرية، لكن ما يؤخر البدء فيهم هو انتظار الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى حتى يصل الغاز الطبيعى للمنازل.

وأوضح أن مصر حاليا باتت مركزا إقليميا لتجارة وتداول الغاز الطبيعى بمنتدى غاز شرق المتوسط، حيث أن المؤتمر الوزراء الذى جرى عقده الأسبوع الماضى أكد كون مصر باتت على خريطة الغاز العالمية، بسبب ووجود بنية تحتية قوية خاصة بإسالة الغاز الطبيعى لا تتواجد فى دول الشرق الأوسط.

وقال: «مصر وقعت ١٠٨ اتفاقيات خلال الـ٨ سنوات الماضية، حيث إن مثل تلك الاتفاقيات هى حجر الزاوية للبحث والتنقيب عن البترول الغاز، وبدون ما نعمل اتفاقيات لم نكن لنبدأ فى رحلتنا للبحث والتنقيب".

وأكد «عبد العزيز»، أن الرئيس عبد الفتاح السيسى أطلق مبادرتين خلال العام الماضى فيما يخص قطاع الغاز الطبيعي، أولاها تنص على التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى فى المنازل، وحدث فى هذا الباب الكثير من الطفرات، وقال: «وصلنا غاز خلال الـ٨ سنوات الماضية لأكثر من ٧ ملايين مشترك".

وقال: «الوزارة تقوم كل عام منذ ٤ سنوات بتنفيذ دخول الغاز الطبيعى لـ١,٢ مليون وحدة سكنية، مشيرا إلى أن المشروع القومى الثانى الذى أطلقه الرئيس السيسى يقضى باستخدام الغاز الطبيعى كوقود، كونه مثالى ويساهم فى الخطة العالمية لتخفيض الانبعاثات الصادرة من الوقود".

وأوضح أن الوزارة بات لديها حاليا أكثر من ١٠٠ مركز تحويل لتحويل السيارات العاملة بالوقود للعمل بالغاز الطبيعي، وكذا التوسع فى إنشاء محطات الغاز، وستكون متقاربة وفى جميع أنحاء الجمهورية تحفيزا للمواطنين فى تحويلهم إلى نظام الغاز.

وتابع: «الغاز الطبيعى وقود اقتصادى وصديق للبيئة وهذا المشروع خد وقت كبير جدا ومجهودات ضخمة من القطاع علشان يقدر يتوسع وينفذ، وعندنا دلوقتى أكثر من ٨٥٠ محطة فى السنة الأخيرة نفذنا محطات عدة، والإقبال على تحويل السيارات للعمل من البنزين للغاز زاد بالمقارنة بالفترات السابقة».

وارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعى إلى معدلات غير مسبوقة، حيث ارتفع إلى أعلى معدلاته كأحد ثمار خطط قطاع البترول فى الإسراع بتنمية الحقول المكتشفة ووضعها على الإنتاج بما ساهم فى زيادة الإنتاج تدريجياً، حيث وصلت معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعى خلال العام الحالى حوالى ٦,٨ مليار قدم مكعب يومياً .

وتحقق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى المنتج محلياً بنهاية شهر سبتمبر٢٠١٨ بفضل تزايد الإنتاج المحلى من الغاز نتيجة الانتهاء من تنمية ووضع مراحل جديدة من العديد من مشروعات تنمية حقول الغاز، وأهمها أربعة حقول كبرى فى البحر المتوسط على خريطة الإنتاج ، وهو ما أدى إلى التوقف عن استيراد الغاز الطبيعى المسال، وبالتالى ترشيد استخدام النقد الأجنبى الموجه للاستيراد وتقليل فاتورة الاستيراد التى تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

وبعد تحقيق الاكتفاء الذاتى فى سبتمبر٢٠١٨ واستئناف التصدير، تحولت مصر من أكبر الدول المستوردة للغاز المسال بين أعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، إلى التصدير، ومن ثم نجاحها فى دعم مكانتها كلاعب رئيسى فى قطاع الغاز، حيث تبوأت المركز الثانى فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط فى إنتاج الغاز الطبيعي، والرابع عشر عالمياً فى إنتاج الغاز الطبيعى فى عام ٢٠٢٠ بعد أن كان ترتيبها الثامن عشر عالمياً فى عام ٢٠١٥.

شهد أكبر مكاسب فى تاريخها..

عهد السيسى يضئ شاشات البورصة

رأس المال السوقى يصل إلى تريليون جنيه لأول مرة.. وطرح شركات مملوكة للجيش

من ١٠٠ مليار جنيه دفعة واحدة، قبل أن تنهى البورصة الفترة الأولى للسنوات الأربع من حكم الرئيس السيسى، لمصر على مكاسب تاريخية عادلت قيمة رأس المال السوقى لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة فى مطلع ٢٠١٢ بمرة ونصف تقريبا بما يعادل ٤٧٠ مليار جنيه.

هذه المكاسب التى حققتها البورصة المصرية فى الولاية الأولى للرئيس عبدالفتاح السيسى، منذ يونيو ٢٠١٤، وحتى حلف اليمين لبداية ولايته الثانية كانت تزيد بنسبة ١٠٢٪ عن قيمة رأسمالها السوقى فى بداية فترته الأولى وهى أكبر مكاسب فى تاريخ البورصة خلال ٤ سنوات مقارنة بأى فترة مماثلة سنوات مماثلة عبر تاريخها.

وعقب الطفرة التاريخية فى أداء البورصة المصرية فى الحقبة الأولى لحكم الرئيس عبدالفتاح السيسى، ومع بداية النصف الثانى من عام ٢٠١٨، ضربت أسواق المال العالمية بوادر حرب العملات بين الولايات المتحدة والصين، قبل أن يتطور الأمر إلى حرب تجارية شاملة وعقوبات متبادلة ألقت بظلالها القوية على أداء الأسواق الناشئة، صاحبها توترات فى أوضاع المنطقة العربية من توجيهات ضربات عسكرية إلى سوريا وأيضا اضطراب الأوضاع فى ليبيا ثم أزمة كورونا المستجد التى اجتاحت العالم مع بداية عام ٢٠٢٠ والحرب الروسية الأوكرانية وأفقدت البورصات تريليونات الدولارات.

كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

شهدت البورصة المصرية، انتعاشة كبيرة بعد تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى، حكم مصر، عقب الانهيارات والخسائر التى تكبدتها بسبب أحداث يناير وخلال فترة حكم جماعة الإخوان الإرهابية.

وجاء الرئيس عبدالفتاح السيسي، فى ٨ يونيو ٢٠١٤، حاملا معه شعلة الانطلاق لمؤشرات البورصة التى كانت تتسابق فى عامه الأول من الحكم فى تحطيم أرقامها القياسية يوميًا، وسجل مؤشرها الرئيسى مستوى ١٨٤٠٠ نقطة، ودخل ورأسمالها السوقى نادى التريليون لأول مرة فى تاريخه.

وعانت البورصة المصرية، خلال الفترة من منتصف ٢٠٠٨ وحتى منتصف ٢٠١٤ من الخسائر الحادة والمتواصلة، أفقدت رأسمالها السوقى أكثر من ٧٠٪ من قيمته فى بعض الأوقات بما يعادل نحو ٦٥٠ مليار جنيه، من أعلى مستويات وصل لها فى أبريل ٢٠٠٨ عند نحو ٩٣٥ مليار جنيه، إلى أقل المستويات عند مستوى ٢٩٠ مليار جنيه فى يناير ٢٠١٢.

لكن الأمور تبدلت تمامًا، وأنهت مؤشرات البورصة سنوات الانهيار والتقلبات الحادة، لتربح فى الشهور الستة الأولى من العام الأول من تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى، حكم البلاد أكثر

رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة

واتخذ الرئيس عبدالفتاح السيسي، العديد من الإجراءات لوقف نزيف البورصة والتى تأثرت مع بداية العام الحالى ٢٠٢٢، بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتى أدت إلى هبوط عنيف فى كافة أسواق العالم، فى ظل المخاوف من الركود التضخمي.

وكلف الرئيس عبد الفتاح السيسى، الحكومة بطرح رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة المصرية. والبدء فى طرح حصص من شركات مملوكة للدولة فى البورصة المصرية، وكذلك طرح شركات مملوكة للقوات المسلحة فى البورصة قبل نهاية العام الحالي، بمستهدف ١٠ مليارات دولار سنويًا ولمدة أربع سنوات.

ويرى خبراء سوق المال، أن قرار الرئيس عبدالفتاح السيسي، بطرح الشركات المملوكة للقوات المسلحة فى البورصة المصرية له العديد من الفوائد التى قد تنتشل البورصة المصرية من عثرتها فى ظل الهبوط المتتالى خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية ومن أهم الفوائد عودة ثقة مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية لديهما فى البورصة المصرية، وعلى دورها الرئيسى بأنها السوق التمويلى الأهم لدعم الاقتصاد المصري.

وتوفير قاعدة تمويلية حقيقية للشركات المملوكة للدولة سواء التابعة للحكومة أو للقوات المسلحة المصرية تقوم على مبدأ المشاركة الاستثمارية، بالإضافة إلى السماح للقطاع الخاص المحلى والأجنبى بتمويل التوسعات وعمليات إعادة الهيكلة للقطاع العام وفقاً لمبدأ الاستثمار وليس الاستدانة.

وإتاحة المشاركة المجتمعية الواسعة من أفراد الشعب المصرى فى الاستثمار فى شركات دولته والمشاركة فى القرار الاستثماري، مما يتيح للدولة المصرية آفاق تمويلية مستقبلية بناءً على ثقة الشعب فى مؤسساته بمشاركة المواطنين فى تمويل مشروعاته القومية والوطنية من خلال البورصة المصرية.

ورسالة وتجديد التزام الدولة بتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية والذى شهد العديد من التأجيلات وتأخر الحكومة فى اتخاذ إجراءات تنفيذية حقيقية لتنفيذه، مما سيعيد اهتمام الاستثمار المحلى والأجنبى بالمشاركة بهذا البرنامج ويخلق نجاحاً لتحقيق أهدافه الرئيسية.

طرح ١٠ شركات تابعة للدولة

ووفقا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، قال الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، إنَّ البورصة المصرية تواجه تحديات كبيرة، ولكن بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية وهيئة البورصة وكل العاملين فيهما، وجرى التوافق على ٢١ إجراءً بدأ تطبيقها بالفعل وسيتمّ تنفيذها الفترة المقبلة لزيادة عدد الشركات المقيدة فى البورصة والمستثمرين المحليين والأجانب وإتاحة آليات جديدة بالبورصة المصرية.

وأضاف مدبولي، فى أن الدولة تستهدف تعزيز إمكانيات إدارة المخاطر لدى شركات الأوراق المالية والسمسرة، حتى نزيد أحجام السوق المصرى ونضاعف هذا السوق خلال العامين المقبلين، وسيكون ضمن برنامج أطروحات البورصة ١٠ شركات تابعة للدولة، منها أجزاء من قطاع الأعمال وشركتان تابعتان للقوات المسلحة قبل نهاية ٢٠٢٢.

وأوضح أنه سيتم دمج أكبر ٧ موانئ تحت مظلة شركة واحدة، وطرح نسبة منها فى البورصة، كما أن الفنادق المميزة التى تعد من أفضل الأصول سيتم دمجها تحت شركة واحدة يجرى تقييمها من خلال بنوك استثمارية دولية وطرح نسب منها فى البورصة للمصريين.

روشتة العودة للزمن الجميل

ويرى خبراء سوق المال، أن البورصة المصرية فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى بعد الإنجازات التى حققها فى ٨ سنوات وأيضا مع تكليفات الحكومة بدعم البورصة المصرية عن طريق الطروحات وتحفيز السوق، مازالت فى حالة إلى مزيد من المحفزات فى ظل التقلبات الحادة التى تعانى منها بسبب الأزمات العالمية سواء جائحة فيروس كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية التى أثرت بشكل مباشر على جميع الأسواق العالمية.

وقال محمد سعيد العضو المنتدب بشركة أى دى تى للاستشارات والنظم، أن الرئيس عبدالفتاح السيسى أستلم زمام الأمور وكانت البورصة تعانى من خسائر فادحة قبل منتصف ٢٠١٤ لتواصل مسيرتها الصعودية التى بدأتها مع ثورة ٣٠ يونيو لتدخل البورصة عامًا سلبيا فى ٢٠١٥ متأثرة باضطراب سوق الصرف فى مصر.

وأضاف أن البورصة عاشت أفضل فتراتها خلال عامين ونصف منذ أول ٢٠١٦ وحتى أبريل ٢٠١٨ الذى سجلت فيه مستويات تاريخية حيث وصل رأسمالها السوقى لأول وآخر مرة الى تريليون جنيه وكان الحدث الأكبر الذى ساهم فى تعزيز صعود السوق هو قرار تحرير سعر الصرف الذى اتخذ فى ثلاث نوفمبر ٢٠١٦ ودفع السوق المصرى الى مستوى المؤشر الرئيسى التاريخى عند ١٨,٤١٤ نقطة وذلك على أثر التدفقات النقدية الكبيرة التى تدفقت من المستثمرين الأجانب فى تلك الفترة.

وأشار إلى أن البورصة انتعشت خلال تلك الفترة مع الإعلان عن العديد من المشروعات القومية فى مختلف المجالات بالإضافة الى مضى الدوله المصرية قدما فى مسارها للإصلاح الاقتصادى بخطوات ناجحة أكدتها الإشادات المتتالية من وكالات التصنيف الائتمانى وكذلك موافقة صندوق النقد الدولى على إقراض مصر ١٢ مليار دولار دليلاً وتأكيدًا على مسيرة الاقتصاد المصرى فى المسار الصحيح.

وأضاف محمد سعيد، إنه فى منتصف عام ٢٠١٨ وتحديدًا فى شهر أبريل تأثرت البورصة المصرية بأزمة الأسواق الناشئة التى شهدت تخارجًا واسع النطاق للاستثمارات الأجنبية من الأسواق الناشئة ودخلت البورصة المصرية فى اتجاه هابط استمر حتى تعمقت الجراح مع الإعلان عن جائحة فيروس كورونا الذى دفع المؤشر الرئيسى للسوق المصرى ليحقق المستوى الأدنى له على مدار الست سنوات الأخيرة عند ٨١٠٠ نقطة فاقدًا بذلك أكثر من ٦٠٪ من قيمته خلال عامين ومنذ أبريل ٢٠١٨ الذى تحققت فيه قمته ورأسمالها السوقى القياسى التريليوني.

ورأى أن جائحة كورونا كانت أحد أهم العوامل الفارقة فى مسيرة البورصة المصرية حيث دفعت الأسهم لمستويات متدنية سحيقه لتنعكس الاتجاهات و يتحول السوق الى الاتجاه الصاعد بقيادة الأسهم الصغيرة ومؤشرها السبعينى فى موجات متتالية من المضاربة التى استفادت من إعلان الرئيس عبدالفتاح السيسى عن تخصيص ٢٠ مليار جنيه لدعم البورصة فى مواجهة أزمة فيروس كورونا.

ولعل أكثر القرارات التى ساهمت فى التأثير على حركة البورصة المصرية خلال هذه القنوات هى قرارات فرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية بالبورصة الذى كان فى كل مرة يدفع البورصة للهبوط بشكل عنيف فى حين ان قرار تأجيل الضرائب كان فى كل مرة حافزا للبورصة للصعود بشكل قوي.

وأشار إلى أن حديث ضرائب الأرباح الرأسمالية الذى تصدر المشهد مرة أخرى فى مستهل سبتمبر ٢٠٢١ متزامنا مع إقرار عدد من آليات التداول الجديدة التى مازال متداول البورصه غير راضيين عنها ويرونها زريعه للتلاعب مثل فتح الحدود السعرية إلى ٢٠٪ و جلسة مزاد الإغلاق كانت كفيلة بدفع البورصة الى دوامة الهبوط التى ما زالت تعانى منها حتى اليوم وجاءت هذه القرارات مترافقة مع تطبيق القواعد الجديدة للشراء بالهامش والتى احسن صنعا متخذ القرار بتأجيلها ستة اشهر اضافية وهو ما خفف الضغوط نسبيًا على السوق لفترة مؤقتة ما لبثت أن عادت مرة اخرى مع اقتراب المهلة من نهايتها.

ورأى أن الضغوط التضخمية التى تواجهها الاقتصادات العالمية مع انتهاء ازمة الكورونا وأزمات سلاسل التوريد أثرت على العديد من القطاعات وتفاقمت معدلات التضخم مع إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية دفعت متخذى القرار بشأن السياسة النقدية حول العالم إلى اللجوء للتشديد لتدخل أسواق الأسهم حول العالم فى اتجاهات هابطه سبقها إليه البورصة المصرية التى عانت بشكل مضاعف وتعمقت جراحها بدرجة كبيرة مع استمرار تخارج الأجانب واستمرار الضغوط البيعية على الرغم من تعدد عروض الشراء والاستحواذ على الأسهم المصرية فى مختلف القطاعات والتى تتداول بأسعار سوقية تقل كثيرا عن قيامها العادلة.

وقال إن البورصة تشهد من وقت لاخر الإعلان عن استثمارات تتدفق للاستحواذ على شركات مصرية خاصة من دول الخليج العربى التى تتمتع بوفورات نقدية هائلة عن ارتفاع أسعار النفط القياسى الذى حدث على أثر الحرب الروسية الأوكرانية.

واضاف البورصة المصرية تعيش فى الأوقات الحالية أيام عصيبة إلا ان المستثمرين بالبورصة يعيشون على أمل عودة استئناف برنامج الطرحات الحكومية الذى اشار اليه الرئيس عبدالفتاح السيسي، عدة مرات بل إنه أشار إلى طرح شركات تابعة للقوات المسلحة بالإضافة إلى الحدث الأكبر الذى ينتظر ولو بعد سنوات وهو طرح العاصمة الإدارية الجديدة والذى يرفع رأس المال السوقى للبورصة المصرية إلى أربعة أضعاف ما هو عليه الآن كما أن تحول الدولة نحو القطاع الخاص وإصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة يظل طاقة نور وشعاع الأمل فى عودة الحياة للبورصة المصرية مرة أخرى فى يوم من الأيام لتعود البورصة إلى أيام الزمن الجميل.

استئناف برنامج الطروحات الحكومية

وقال حسام الغايش العضو المنتدب بشركة اوراق لإدارة الأصول، إن الحكومة المصرية تخطط لطرح حصص فى شركات مملوكة للدولة فى البورصة المصرية بدءًا من سبتمبر، وفقًا لما صرح به وزير قطاع الأعمال العام فى وقت سابق، وأضاف الوزير أيضا أن هذه الخطوة تأجلت لما بعد الصيف، دون سبب واضح لهذا الموعد وتفاصيل حول الشركات التى سيجرى طرحها.

واشار إلى أن الحكومة كانت تأمل فى طرح ما يصل إلى ١٠ شركات مملوكة للدولة فى البورصة المصرية خلال هذا العام، قبل أن تؤدى الازمة الروسية الاوكرانية إلى اضطراب الاقتصاد العالمي. وكانت الحكومة تستهدف استئناف برنامج الطروحات فى مارس الماضي، وذلك ضمن خططها لطرح أكبر عدد ممكن من الشركات المملوكة للدولة للاكتتاب بالبورصة خلال ٢٠٢٢. حيث إن الحكومة كانت تخطط لبيع حصص فى شركات مملوكة للدولة كل شهر أو شهرين.

ورأى أن السؤال الأهم هل يمكن أن يشمل هذا أيضًا طرح شركات مملوكة للقوات المسلحة؟ وذلك بعد أن اصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي، توجيهات للحكومة بطرح شركات مملوكة للقوات المسلحة فى البورصة المصرية قبل نهاية العام الجاري. وتم إعداد شركتى وطنية لتوزيع المنتجات البترولية والشركة الوطنية لتعبئة المياه الطبيعية (صافي) للطرح فى البورصة المصرية فى طرح عام أو خاص خلال الاشهر القليلة القادمة

ومن المقرر أيضا إجراء طروحات عامة أولية أو طروحات ثانوية لشركات مصر الجديدة للإسكان والتعمير وموبكو و بنك القاهرة ومصر لتأمينات الحياة.

ورأى أن الحكومة تسعى منذ سنوات إلى بيع أصول تابعة للدولة فى إطار برنامج الطروحات، لكنها واجهت عقبات بما فى ذلك عمليات البيع المكثف فى الأسواق الناشئة فى عام ٢٠١٨، ثم تفشى جائحة كوفيد-١٩ على مدار العامين الماضيين. ونجحت الدولة منذ إطلاق برنامج الطروحات فى عام ٢٠١٨ فى طرح شركة التكنولوجيا المالية إى فاينانس كما طرحت حصصا ثانوية فى شركات الشرقية للدخان وأبو قير للأسمدة.

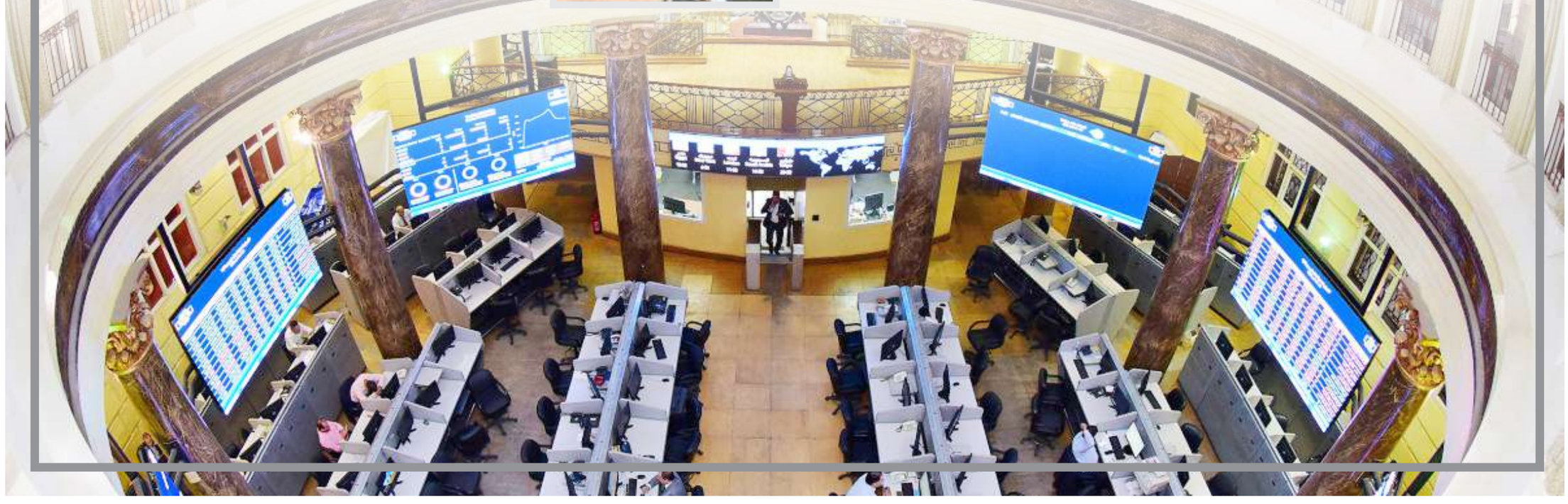

البنك المركزى تمكن من امتصاص الصدمات العالمية..

«القطاع المصرفى» 8 سنوات فى «ضهر الرئيس»

كتبت- منال عمر

أكد مصرفيون أن فترة حكم الرئيس عبدالفتاح السيسى شهدت بناء دولة جديدة متطورة وحديثة على كافة مناحى الحياة من القضاء على العشوائيات، ودعم الصحة وبناء بنية تحتية قوية.

وأكد المصرفيون، بمناسبة مرور ٨ سنوات على الرئيس مع ذكرى ثورة ٣٠ يونيو، أن البنك المركزى المصرى تمكن من امتصاص الصدمات العالمية وتقليل أثارها على مصر مما يدل على نجاح تنفيذ رؤية السياسة النقدية على مدار تلك الفترة، فضلا عن دور المبادرات فى مساندة القطاع الخاص بهدف استمرار الدورة الاقتصادية والحفاظ على العمالة.

«طارق فايد»: السيسى أعاد الاقتصاد الوطنى للطريق الصحيح

وقال طارق فايد، رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، إن مصر شهدت خلال حكم الرئيس عبد الفتاح السيسى بناء دولة جديدة بأساليب متطورة وحديثة، على كافة مناحى الحياة على مستوى التعليم والصحة والبنية التحتية، والطاقة والمشروعات التنموية، وتطوير العشوائيات وغيرها من الملفات المختلفة.

وأشار إلى نجاح الرئيس فى حل مشاكل عديدة مزمنة مواكبة مع تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى ناجح ساهم فى وضع استراتيجية لعلاج مشاكل مختلفة، وعودة الاقتصاد المصرى على الطريق الصحيح.

وأضاف «فايد» أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى ساعد بشدة فى قدرة مصر على التعامل بمرونة مع اختبارات ضغوط فيروس كورونا المستجد عالميا بل أدت هذه الإصلاحات إلى تحقيق مصر معدل نمو إيجابى على مستوى المنطقة، والعالم نتيجة الإصلاحات الهيكلية التى تمت خلال السنوات الماضية.

وأشار رئيس بنك القاهرة، إلى دور البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى فى تنفيذ إستراتجيات وأهداف الدولة بشكل عام نتيجة وجود بنوك قوية، لديها قدرة كبيرة على امتصاص الصدامات، بما تمتلكه من ملاءة مالية قوية أعلى من معدلات المعايير الدولية مثل معايير بازل وغير ذلك.

وأوضح أن الجهاز المصرفى يتمتع بمستويات سيولة كبيرة سواء على مستوى العملات المحلية أو الأجنبية وهو ما يتيح أمامه فرص لتحقيق أهداف الشمول المالي، والدولة ومساعدته على استمرار تمويل بناء البنية التحتية طبقا لخطط الدولة.

وأشار «فايد» إلى دور البنك المركزى فى تحفيز الجهاز المصرفى على التوسع فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وميكنة المدفوعات، وبناء بنية تكنولوجية قوية تتوافق مع رؤية مصر الرقمية ٢٠٣٠.

وأضاف أن البنك المركزى لديه قدرة ورؤية على قراءة المستقبل، والعمل على بناء خطط استباقية لتحفيز الجهاز المصرفى على تطوير أدائهم لجذب أكبر عدد من المتعاملين، وتحقيق معدلات نمو وربحية واستقرار نقدي، وتوسيع قاعدة عملاء الجهاز المصرفي، خاصة غير المتعاملين مع البنوك، وجذب القطاع غير الرسمى فى المنظومة مما يعزز من زيادة موارد الدولة.

وتطرق «فايد» إلى دور مبادرة البنك المركزى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى ضخ أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه تمويلات زيادة فى هذا القطاع خلال ٦ سنوات لأول مرة فى تاريخ البنوك، مما ساعد على تحقيق معدلات نمو وتشغيل أيدى عاملة، وتحقيق التنمية المستدامة، كما قرر المركزى رفع الشريحة المخصصة لهذه المشروعات من ٢٠٠ مليار إلى ٣١٧ مليار جنيه لتحفيز الجهاز المصرفى على زيادة دعم القطاع، وأكد على دور مبادرات المركزى فى دعم الصناعات المحلية، مما أنعكس على تقليل الاستيراد وشراء المنتج المصري، وهو مؤشر إيجابى للغاية.

وأكد طارق فايد أن كل هذه النتائج الإيجابية تؤكد على وجود رؤى مرسومة للاقتصاد المصري، بفضل دور القيادة السياسية التى ساهمت فى وضع مصر على الطريق الصحيح، بجانب وجود جهاز مصرفى قوى يحظى بثقة المؤسسات العالمية، وقدرته لتلبية النمو الاقتصادى على مستوى السنوات القادمة.

«يحيى أبوالفتوح»: قوة المركز المالى للبنوك يدعم جهود الإصلاح

وقال يحيى أبوالفتوح، نائب رئيس البنك الأهلى المصري، إن البنوك قامت خلال أول ٨ سنوات من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسى وتحت قيادة البنك المركزى بدور كبير فى دعم الاقتصاد القومي، بما عزز من قوة المركز المالى للبنوك فى تجنب أى مخاطر، أو يمس معدلات كفاية رأس المال المطلوبة وفقاً للمعايير الرقابية من البنك المركزى أو معايير بازل الدولية.

وأشار إلى أنه على الرغم من التداعيات التى نتجت عن تفشى أزمة كورونا والتى أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمى بشكل عام وعلى أداء البنوك بشكل خاص، فإن قوة وثبات أصول البنك وتميز معدلات أداءه كانت بمثابة حائط صد لتخفيف حدة تداعيات الأزمة.

وأوضح أن البنك الأهلى له دور بارز فى مساندة جهود الإصلاح ودعم الاستثمار، فضلاً عن جذب شريحة كبيرة من غير المتعاملين مع الجهاز المصرفى ليكونوا عملاء للبنك خلال السنوات السابقة.

وأكد «أبو الفتوح» أن البنوك وخاصة البنك الأهلى تحملت العديد من الأعباء نتيجة البرنامج الإصلاحى الذى قاده البنك المركزي، ثم جاء فيروس كورونا خلال ٢٠٢٠ وقام المركزى بإطلاق العديد من المبادرات لمواجهة التداعيات.

«علاء فاروق»: مبادرات المركزى دعمت توجيهات الرئيس لتعزيز النمو

وقال علاء فارق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعى المصري، إن مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى نجحت فى التعامل مع كافة الملفات الاقتصادية المختلفة بنجاح وبحكمة بالغة بما أنعكس على نمو الاقتصاد المصرى ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى وفقا لشهادات المؤسسات المالية العالمية.

وأشار رئيس البنك الزراعى إلى أن البنك المركزى المصرى كان له دوراً محورياً على مدار ٨ سنوات من حكم الرئيس فى المشاركة فى دعم الاقتصاد المصري، ليس فقط من خلال السياسة النقدية وتحرير سعر الصرف، والتى أدت إلى وصول الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية إلى معدلات غير مسبوقة ، ولكن أيضاً من خلال دور البنك المركزى فى قيادة النظام المصرفى للمساهمة بقوة فى إنعاش الاقتصاد المصرى من خلال إطلاق عدد كبير من المبادرات بتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسى فى مجالات تمويل قطاع الصناعة ودعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ودعم إسكان محدودى ومتوسطى الدخل من خلال خدمات التمويل العقاري، ودعم وتنشيط قطاع السياحة ، غيرها من المبادرات التى أدت إلى تعزيز النمو الاقتصادى ، وتوفير الخدمات وفرص العمل للمواطنين.

وأكد «فاروق» أن السياسات التى اعتمدها البنك المركزى بشكل سريع وفعال ساهمت بشكل كبير فى دعم القطاع الخاص والخطط التنموية المختلفة من خلال العمل على عدة محاور من بينها اطلاق المبادرات التى تستهدف دعم الصناعة والسياحة والقطاعات المتضررة نتيجة لجائحة كورونا، حيث أتاح البنك المركزى ١٠٠ مليار جنيه لدعم القطاع الخاص الصناعى بسعر عائد ٨٪ ـ عائد بسيط متناقص – لتمويل الشركات العاملة فى القطاع الخاص الصناعى والزراعى والتصنيع الزراعى والتى تبلغ حجم أعمالها السنوية من ٥٠ مليون جنيه وحتى مليار جنيه وتشمل محطات تصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات والثروة السمكية والداجنة مع استمرار سريان مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة، والتى يتم بموجبها منح تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض ٥٪ «عائد بسيط ـ متناقص» للشركات والمنشآت الصغيرة العاملة فى المجال الزراعى والتصنيع الزراعى وغيرها التى يبلغ حجم أعمالها او إيراداتها السنوية من ٢٥٠ ألف جنيه وحتى أقل من ٥٠ مليون جنيه.

وأكد «فاروق» أن استراتيجية البنك الزراعى المصرى ٢٠٢١ – ٢٠٢٣ تتوافق بشكل كبير مع رؤية الدولة الطموحة لجعل البنك الزراعى المصرى واحداً من أكبر البنوك العاملة فى القطاع المصرفى المصرى ذات الإسهام الكبير والمتفرد فى تحقيق الأهداف التنموية للوطن وهو ما نسعى إلية فى أن يكون البنك الزراعى المصرى هو أحد أكبر البنوك الوطنية المصرية.

وأشار إلى أن البنك الزراعى المصرى رائد فى تمويل المشروعات التنموية فى كافة القطاعات والمجالات الاقتصادية، وإن كان التركيز الأكبر خلال الفترة الحالية على القطاع الزراعى والثروة الحيوانية، وما يرتبط بهما من أنشطة صناعية وتجارية وذلك فى إطار الدور القومى الذى يقوم به البنك الزراعى المصري، لتنمية وتطوير القطاع الزراعى فى مصر، وتوفير التمويل اللازم لتعظيم دور المشروعات الزراعية فى دعم الانتاج الزراعى ، وزيادة الرقعة الزراعية، وخلق فرص عمل حقيقية للشباب والخريجين ، ودعم صغار المزارعين والمربيين ، بما يتماشى مع رؤية الدولة المصرية واستراتيجياتها التنموية ووفقا للتوجيهات المستمرة للرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية ، بالعمل فى كافة القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة الأفراد، بالإضافة إلى أننا نعمل وفق الأطر والنظم المصرفية والضوابط الصادرة من البنك المركزى المصرى.

وعلى مستوى الجهاز المصرفى قال علاء فاروق إن البنوك كانت من اوائل القطاعات التى شملها التطوير والتحديث التكنولوجى خلال السنوات الماضية، بفضل الادراك الكامل من جانب البنك المركزى لأهمية تطبيق أحدث تكنولوجيا فى المجال المصرفى ، واعتماد سياسة تقوم على المراجعة المستمرة لما يشهده مجال عمل البنوك فى الدول المتقدمة مع تطبيق كافة المعايير والاشتراطات الدولية التى تحدد عمل البنوك على المستوى الدولى

وأضاف رئيس البنك الزراعى أن هذه الرؤية الشاملة للبنك المركزى المصرى مهدت الطريق أمام تطوير القطاع المصرفى للانطلاق فى تقديم هذه الخدمات المصرفية المتطورة، فضلاً عن إقرار القانون الجديد للبنك المركزى والجهاز المصرفى الذى يتضمن أفضل الممارسات الدولية ، كل هذه العوامل ساهمت فى إحداث نقلة نوعية فى الأنشطة المصرفية فى مصر وتحقيق أعلى معدلات الأداء.

وليد ناجى: الجهاز المصرفى نجح فى تنفيذ الرؤية السياسية

وقال وليد ناجي، نائب رئيس البنك العقارى المصري، إن الجهاز المصرفى ساهم بدور كبير تحت قيادة البنك المركزى فى تنفيذ الرؤى والسياسة العامة للدولة باعتبار البنوك أحد أهم أعمدة الاقتصاد خلال أول ٨ سنوات من حكم الرئيس.

وأشار إلى أن البنك المركزى تمكن من توجيه البنوك خلال أخر ٨ سنوات لزيادة دورها فى دعم ومساندة الاقتصاد المصرى من خلال المبادرات التى أعطت حافز للبنوك للمشاركة فى تنفيذها مما يعود على كافة الجوانب الاقتصادية بالنفع.

وأكد وليد ناجى أن البنوك فى خلال أخر ٥ أو ٦ سنوات ساهمت بدور أكبر فى دعم الأهداف الإستراتجية تحت قيادة المركزي، وتوجيها لتمويل قطاعات لم تكن على خريطتها فى الأوقات السابقة مثل توسعهم فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما يساهم فى تحقيق التنمية وتشغيل أيدى عاملة.

وأضاف أن البنوك شهدت نشاطا متوسعا فى مساندة قطاعات إستراتجية مثل السياحة للحفاظ عليه حتى عودته مرة أخرى بفضل إستجابة المركزى لمعطيات الاقتصاد بتعليمات مباشرة أو غير مباشرة لمساندة اقتصاد الدولة.

وأوضح وليد ناجى أن الرئيس نجح فى تحقيق الاستقرار الأمنى والسياسى والاقتصادي، كمنظومة واحدة انعكست على تحقيق التنمية الاجتماعية، وتطور غير مسبوق على مستوى كافة المجالات مما ساهم فى ضبط سوق الصرف وتنفيذ مشروعات بنية تحتية قوية لتهيئة مناخ الاستثمار.

لتعزيز العلاقات الاستثمارية بين البلدين..

افتتاح الأهلى المصرى «جوبا» فى جنوب السودان

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك الأهلى المصرى افتتاح شركة تابعة للبنك بدولة جنوب السودان تحت مسمى البنك الأهلى المصرى « جوبا »، وذلك بعد حصول البنك على تصريح البنكين المركزيين المصرى وجنوب السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمزاولة أعماله.

وأكد الدكتور جيمس وانى ايجا نائب رئيس جمهورية جنوب السودان للقطاع الاقتصادى على عمق العلاقات الاستراتيجية المصرية – الجنوب سودانية، والتى وصفها بالعلاقات التاريخية.

وأوضح أن أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة العليا التى عقدت فى القاهرة فى يوليو عام ٢٠٢١، أسفرت عن العديد من مذكرات التفاهم فى مجالات مختلفة منها: الكهرباء، المياه، الزراعة، التعليم العاليوغيرها من المجالات)، وسيتم عقد الجولة الثانية من اللجنة فى العاصمة جوبا خلال العام الحالي.

وقال إن افتتاح البنك الأهلى المصرى (جوبا) يأتى تتويجا لتلك العلاقات المتميزة بين البلدين، وخاصة فى المجال الاقتصادي، وأن البنك الجديد بإمكانياته المتميزة التى شهدها سيمثل دفعة جديدة للعمل المصرفى فى جمهورية جنوب السودان، بما يساهم فى دفع جهود التنمية والاستثمار خلال المرحلة القادمة.

وقال معتز مصطفى عبد القادر السفير المصرى بجنوب السودان إن افتتاح فرع البنك الأهلى المصرى (جوبا) يأتى قناعة من جانب مصر، وبناء على توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى لتشجيع دولة جنوب السودان الواعدة، وتدعيما لجهودها الساعية للاستقرار وبناء السلام فى مختلف الجوانب بما فيها مختلف المجالات الاقتصادية.

وأضاف أن هذا التواجد سيدعم بشكل كبير العلاقات الاقتصادية بين مصر وجنوب السودان فى ظل الفرص المتوقع الاستفادة منها بهذه السوق الواعدة فى إطار الاستراتيجية التى تتبناها مصر نحو تعزيز التعاون مع دول القارة الأفريقية.

وتابع السفير أن مصر قامت عبر عقود عديدة بتعزيز الشراكة الاقتصادية مع كافة الدول الأفريقية سواء على المستوى الثنائى أو الإقليمي، كما اتخذت العديد من الآليات لتطوير حجم العلاقات البينية لتحقيق المزيد من التعاون والتكامل الأفريقي.

وانضمت مصر للعديد من التجمعات الاقتصادية فى أفريقيا واهتمت على المستوى الاقتصادى بإثراء القيمة المضافة للموارد أفريقيا الطبيعية وتوسيع نطاق التجارة البينية الأفريقية بحسب السفير.

وأشار إلى تواجد استثمارات مصرية فى العديد من القطاعات بدولة جنوب السودان من بينها شركة إنشاء طرق ومشروعات لإنتاج الطاقة الشمسية على أطراف العاصمة بقدرة ٢٠ ميجا/وات، فضلًا عن تواجد شركات مقاولات مصرية هذا بالإضافة إلى شركات أخرى تعمل فى مجالات الأدوية والنفط والنقل النهرى والأثاث.

وقال موسى ماكور دينق محافظ البنك المركزى بجنوب السودان إن تواجد البنك الأهلى المصرى (جوبا) كونه أكبر البنوك المصرية سيدعم الخطط التى تستهدف تنمية التعاون بين البلدين بمختلف المجالات وعلى رأسها القطاع المصرفي، خاصةً مع وجود آفاق واسعة فى مجالات الزراعة والرى والبنية التحتية والطاقة الجديدة والمتجددة وتوليد الكهرباء وكذا المشروعات المشتركة لحماية نهر النيل وتعزيز موارده المائية.

وأضاف أن البلدان يسعيان أيضا إلى تعزيز التعاون فى مجال التدريب والتأهيل ودعم قدرات الكفاءات بجنوب السودان فى مختلف المجالات مما يعمل على تسريع وتيرة التكامل بين دول القارة الأفريقية.

وأكد أن البنك المركزى المصرى حقق تواجد مكثف فى القارة الإفريقية وأسس لأول مرة قطاعا للتعاون الإفريقي، هذا بجانب إشرافه المباشر على تنفيذ العديد من البرامج التدريبية للبنوك المركزية الإفريقية والتجارية فى ملف السياسات النقدية وإدارة الاحتياطى النقدي.

وقال هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى إن السلطات بجنوب السودان عملت على تقديم كافة التيسيرات فى مختلف المراحل وصولا الى مرحلة الحصول على التراخيص اللازمة لافتتاح الفرع، وهو ما يعكس حرص واهتمام دولة جنوب السودان على تواجد البنك الأهلى المصرى بتمثيل القطاع المصرفى المصرى بشركة تابعة بها.

وأضاف عكاشة ان التواجد الاستراتيجى لأكبر البنوك المصرية فى جنوب السودان سيدعم بشكل كبير العلاقات الاقتصادية والاستثمارات بين مصر وجنوب السودان استنادا للفرص المتوقع الاستفادة منها بتلك السوق الواعدة، خاصة فى ظل رئاسة مصر تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب القارة الأفريقية «كوميسا» وهو ما يعزز تواجد الصادرات المصرية فى هذه الأسواق الكبيرة، عبر تدشين مكاتب تمثيل أو فروع بنكية أو شركات تابعة، خاصة فى دول حوض النيل بهدف تغذية المصالح المشتركة، وتعزيزالتبادل التجارى بين مصر والدول الإفريقية، لخدمة المصالح المشتركة المتبادلة.

وأكد على أن البنك الأهلى يعمل على توطيد علاقاته مع القارة الأفريقية، والبنوك التنموية بها مثل «أفريكسيم بنك»، والبنك الأفريقى للتنمية، بهدف تسهيل وتعزيز العمليات التجارية بين الدول الأفريقية خاصة فى البلاد التى تشهد حركة تجارية واستثمارات بينية نشطة، وهو الأمر الذى يسهم فى تعزيز الشراكة بين البلدين، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للشركات الراغبة فى الاستثمار فى القارة الأفريقية بمختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية، وكذا نقل التكنولوجيا الصناعية المصرية لسوق جنوب السودان، فضلا عن التعاون فى مجال نقل الخبرات المصرية وتوفير الدعم الفنى للمساهمة فى بناء قدرات الكوادر الوطنية فى جنوب السودان.

وأضاف عكاشة أنه تم مراعاة تطبيق أحدث التقنيات فى العمل المصرفى فى البنك الأهلى المصرى جوبا، وكذا اختيار أفضل الكوادر البشرية من سوق العمل فى جنوب السودان والذين تم تدريبهم لضمان أعلى معدلات الجودة فى الخدمة التى سيقدمها البنك، إضافة الى الحفاظ على الهوية المؤسسية المتميزة للبنك فى كافة تصميمات الفرع وتأثيثه مع تحقيق دمج للثقافات داخل بيئة العمل.

«بنك مصر» يطلق خدمتى السحب والإيداع عبر ماكينات POS

قام بنك مصر مؤخراً ولأول مرة فى مصر بتوفير خدمات سحب وإيداع الأموال عبر نقاط الدفع POS لعملاء البنوك "Cash-in & Cash-out" وذلك بالتعاون مع شركه بنوك مصر للتقدم التكنولوجى "EBC".

ويأتى ذلك تماشياً مع استراتيجيات البنك المركزى المصرى فى تعزيز التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي؛ حيث أطلق بنك مصر الرائد فى الحلول التكنولوجية والمدفوعات الإلكترونية هذه الخدمة بهدف توفير أفضل الخدمات غير المصرفية وتلبية احتياجات المتطورة.

ويقدم بنك مصر من خلال خدمة Cash-in & Cash-out لعملاء البنوك المختلفة وحاملى بطاقات الخصم والدفع المسبق التى تحمل علامة فيزا أو ماستر كارد أو ميزة، خدمات الإيداع والسحب النقدى وفقًا لقابلية البنك الصادر عنه البطاقة، وذلك عبر ماكينات نقاط البيع POS الخاصة بشبكة التجار.

ولن تقتصر خدماتها على تقديم خدمات الدفع التقليدية بل ستمتد لتشمل بعض خدمات الصراف الآلي؛ الأمر الذى ينعكس إيجابا على تخفيف الضغط على ماكينات ATM وحل مشكلة التزاحم، كما توفر الوقت والجهد على المواطنين نظرا لتوفر وسيلة إضافية للسحب والايداع .

ويعد إطلاق تلك الخدمة استكمالاً لنجاحات بنك مصر فى مجال التكنولوجيا المالية مصر؛ حيث تمثل هذه الخدمة تطور نوعى فى قطاع التكنولوجيا المالية، ودعما لتنفيذ استراتيجية البنك المركزى المصرى فى دعم وتحقيق الشمول المالى والمساهمة فى بناء مصر الرقمية، كما تأتى فى إطار تعزيز ريادة البنك لسوق المدفوعات الإلكترونية.

وعبر إيهاب درة رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر عن سعادته بالعمل يداً بيد مع شركه بنوك مصر للتقدم التكنولوجى "EBC" وفورى والتعاون من أجل الوصول إلى مجتمع رقمى متكامل، من خلال إتاحة كافة خدمات التكنولوجيا المالية أمام العملاء، خاصة تيسير عمليات السحب والإيداع لجميع حاملى الكروت البنكية عبر ماكينات POS والتى وصل عددها أكثر من ٣٥٠ الف ماكينة، والتى تعد بمثابة تحول جوهرى فى قواعد منظومة الدفع الإلكترونى والحوكمة المالية.

ويسعى بنك مصر دائماً لتوفير الحلول الالكترونية للتسهيل على العملاء، بما يسهم بصورة أكبر فى تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، والاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية، ويعمل بنك مصر لتعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التى تلبى احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائماً التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

«CIB» يتفق مع «أكسا للتأمين» على تقديم منتجات تأمينية فى ١٣٩ فرعاً

أعلن البنك التجارى الدولى (CIB) – أكبر بنك قطاع خاص فى مصر – وشركة أكسا للتأمين مصرعن توقيع اتفاقية تعاون مدتها ٥ سنوات تتيح للشركة تقديم منتجات التأمينات العامة فى ١٣٩ فرع من فروع البنك كمرحلة أولى، مع استهداف تقديمها فى جميع الفروع خلال عام ٢٠٢٣.

تأتى هذه الاتفاقية لدعم الشراكة القوية والممتدة التى تجمع بين مجموعة شركات أكسا فى مصر والبنك التجارى الدولي، حيث سبق لشركة أكسا لتأمينات الحياة مصر التوقيع على اتفاقية شراكة حصرية للتأمين البنكى مدتها عشر سنوات مع البنك، تقوم الشركة بموجبها بتقديم منتجات ووثائق تأمينات الحياة والادخار والتأمين الطبى لعملاء البنك، بينما تتيح هذه الاتفاقية لشركة أكسا للتأمين الاستفادة من المكانة المتميزة والتواجد الواسع للبنك التجارى الدولى فى السوق المصري، مما يساعد المؤسستين على توفير أفضل الحلول المصرفية والتأمينية للعملاء فى شتى أنحاء الجمهورية.

ومن خلال اتفاقية التعاون للتأمين البنكى الجديدة، ستقدم أكسا مجموعة من منتجاتها التأمينية لعملاء البنك التجارى الدولي، والتى تشمل التأمينات العامة كالتأمين على السيارات، والممتلكات والتأمين ضد الحوادث. وتتيح المنتجات والوثائق للعميل إمكانية الاختيار بين خطط Safe Home لحماية المنزل، وSafe Business لحماية أماكن العمل والأصول التجارية والإنتاجية، وAuto Go، وAuto Highline كخطط لتأمين السيارات.

وفى هذا السياق، أعرب أيمن قنديل، العضو المنتدب لشركة أكسا لتأمينات الحياة مصر ورئيس مجلس الإدارة لشركة أكسا للتأمين مصر، عن فخره بعقد اتفاقية التعاون للتأمين البنكى الجديدة مع البنك التجارى الدولي، وعن ثقته التامة أن هذه الشراكة ستساعد البنك على الوصول لقاعدة عملاء أكبر عن طريق توفير شتى التغطيات من خلال جميع فروعه، مما يتماشى مع استراتيجية أكسا التى تسعى دائمًا لتوفير جميع التغطيات التأمينية التى تلبى احتياجات العملاء، ومن ثمّ يستطيع عملاء البنك حاليًا التأمين على كل ما يهمهم فى زيارة واحدة.

وصرح أحمد عيسى، الرئيس التنفيذى لقطاع التجزئة المصرفية بالبنك التجارى الدولي، أن هذه الشراكة قائمة على نقاط قوة المؤسستين، حيث إن بموجبها تتعاون مجموعة أكسا وهى واحدة من أكبر شركات التأمين فى العالم مع أكبر بنك قطاع خاص فى مصر، كما أنها شراكة مبنية على أرضية مشتركة من المرجعيات والقيم التى تلاقت لخدمة العملاء المشتركين، بالإضافة إلى أنها تهدف لتقديم كافة الخدمات المالية التى قد يحتاجها العملاء فى مكان واحد مما يسهل عليهم إدارة كافة شئونهم المالية.

وأعرب الرئيس التنفيذى عن سعادته بالثقة الواضحة من مجموعة أكسا فى الاقتصاد المصري، والاستثمارات الملحوظة التى قامت بها الشركة فى مصر على مدار السنوات الخمس الماضية، وأيضًا عن تطلعه إلى مزيد من هذه الإنجازات فى المستقبل.

لأول مرة.. «الزراعى» يمتلك نظاما تكنولوجيا متكاملا مع أحدث المواصفات العالمية

كتبت- منال عمر:

افتتح علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعى المصري، مشروع تطوير وتحديث مركز المعلومات "Data Center" بالمركز الرئيسى للبنك، ليمتلك البنك لأول مرة نظاما تكنولوجيا متكاملا وفق أحدث المواصفات العالمية يفى باحتياجاته التشغيلية ويلبى احتياجات عملائه، وذلك ضمن استراتيجية التطوير الشامل التى ينفذها البنك فى جميع قطاعاته، والتى من بين محاورها تطوير البنيه التحتية التكنولوجية بما يواكب أحدث الأساليب المتبعة فى العمل المصرفي، ويضمن قدرته على التوسع فى الخدمات والمنتجات الرقمية والتحديثات فى أعمال البنك مستقبلاً بأعلى درجات الجودة ومعايير الأمان.

وتفقد رئيس البنك الزراعى كافة وحدات مركز البيانات، واستمع لشرح مفصل عن المركز الذى يضم أحدث التجهيزات الخاصة بمراكز البيانات فى العالم، وأحد المراكز المعدودة فى مصر التى نجحت فى الحصول على شهادة الاعتماد UPTIME الدولية من قبل معهد institute UPTIME الأمريكي، حيث تم إنشاء المركز على مساحة ١٠٠٠ متر مربع بطاقة استيعابية قدرتها ٥٤ راك " Rack " وبطاقة ١٠ كيلو فولت أمبير لكل راك، وهى قدرة كافية لاستيعاب ومواجهة كافة التحديثات على المدى الطويل.

وأشار إلى أن المركز تم تجهيزه وفق أحدث النظم والتطبيقات التكنولوجية ، وتم تصميمه وفقا للمقاييس المعيارية لمراكز البيانات بتصنيف Tier ٣، وتوافرت له كل مقومات الأداء على أعلى مستوى تقنى لشبكات المعلومات ، بالإضافة إلى عوامل الأمن والأمان مثل أنظمة الأنذار المبكر للحرائق والإطفاء الذاتى وغيرها من المقومات الأخرى .

ولفت إلى أنه تم إسناد مشروع تطوير وتحديث مركز البيانات لشركة راية لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشروع ، وهى واحدة من الشركات الرائدة فى مجال إنشاء وتجهيز مراكز البيانات باستخدام أحدث الحلول التقنية وطبقا لأعلى المعايير والمواصفات الدولية ، بالتعاون مع الشركة العالمية للإستشارات ونظم المعلومات " ACIS " صاحبة الخبرات الكبيرة فى هذا المجال ،كما أشرف على المشروع مكتب صبور للاستشارات الهندسية، والذى يعد أحد المكاتب الاستشارية العريقة ، إلى جانب فريق من قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبنك الزراعى المصرى الذى تابع على مدار الساعة سير الأعمال بالمشروع خلال فترة تنفيذه وفقا للمواصفات القياسية واحتياجات البنك من مركز البيانات .

حضر افتتاح مركز البيانات كلاً من سامى عبد الصادق نائب رئيس مجلس الإدارة لقطاع الأعمال، محمد إيهاب نائب رئيس مجلس الإدارة لقطاعات الدعم، والمهندس أحمد عبد الله العضو المنتدب للشركة العالمية للإستشارات ونظم المعلومات " ACIS " ، والمهندس هشام عبد الرسول العضو المنتدب لشركة راية، والمهندس عمر صبور رئيس مجلس إدارة شركة صبور للاستشارات الهندسية ،وإيهاب الوزان الرئيس التنفيذى لتكنولوجيا المعلومات بالبنك ، وعدد من قيادات البنك وممثلى الشركات المنفذة والمشرفة على المشروع .

ووجه علاء فاروق الشكر للشركات المنفذه للمشروع ، مؤكدا أنهم شركاء نجاح ولم يدخروا جهداً لإنجاز هذا المشروع وفقاً لأعلى المعايير والمواصفات القياسية العالمية الخاصة بتصميم مراكز البيانات ،والحصول على الاعتمادات الدولية للمركز بالرغم من التحديات التى واجهتهم خلال مراحل التنفيذ .

وقال فاروق : " أن مركز البيانات تم إنشائه وتجهيزه ليواكب متطلبات البنك لتحديث البنية التحتية التكنولوجية على أعلى مستوى لتضاهى مثيلاتها فى العالم ، وبما يتفق مع توجهاتنا بضرورة أن يقدم البنك أفضل الحلول والخدمات المصرفية والتمويلية لتلبية احتياجات عملائه بمختلف فئاتهم وشرائحهم وفق أعلى معايير الجودة ".

إطلاق حملة صيفية فى عدة أسواق..

السياحة المصرية تتحرر من قيود كورونا

«العنانى» يستعرض خطة الترويج.. والصحف العالمية تتحدث عن مصر

أشرف فهيم

عاد المقصد السياحى المصرى ليصبح حديث الصحف ووسائل التواصل الاجتماعى العالمية، بمجرد أن اطمأن العالم لفيروس كورونا المستجد، وبدأت الدول فى التعايش معه؛ تزامنا مع قرار رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، ولجنة الأوبئة والجوائح، بإلغاء كافة القيود والاشتراطات لدخول مصر فى كافة المنافذ.

وعلى الفور ترأس الدكتور خالد العنانى وزير السياحة والآثار، اجتماع موسع لمجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، وذلك بمقر الوزارة بالزمالك، واستعرض الوزير خلاله مستجدات الموقف الحالى لحركة السياحة الوافدة إلى مصر، وأبرز مؤشرات وإحصائيات هذه الحركة، وكذلك الأسواق الأولى المصدرة لها خلال الفترة الماضية، مؤكدًا على أهمية إحاطة أعضاء المجلس بشكل دورى بمثل هذه المعلومات التى تساهم فى تحديد الاتجاهات وخطط العمل بشكل أفضل.

كما تم عرض ومناقشة النسخة الأخيرة من الفيلم الدعائى الخاص بحملة الصيف للموسم الحالى ٢٠٢٢ والذى سيتم إطلاقه خلال الأيام القليلة القادمة للترويج السياحى لمصر بشكل رئيسى فى الأسواق العربية، بجانب بعض الأسواق السياحية الأخرى وتنشيط السياحة الداخلية فى مصر.

واستعرض الوزير التجهيزات والاستعدادات السياحية التى تتم على قدم وساق لاستضافة مصر لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ « COP ٢٧» بمدينة شرم الشيخ فى شهر نوفمبر المقبل، مؤكدًا على أهمية استثمار الزخم الذى سيشهده المؤتمر للترويج للمقصد السياحى المصرى وإبراز ما تبذله الدولة المصرية من جهد نحو حماية البيئة والسياحة الخضراء الصديقة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة ولا سيما فى ظل ما سيشهده المؤتمر من مشاركة وحضور قوى من قبل مشاركين ووفود المؤتمر.

ولفت الوزير إلى أنه جارى العمل على تحويل المنشآت الفندقية بمدينة شرم الشيخ إلى فنادق خضراء، والتأكيد على ضرورة التزامها بجودة مستوى الخدمات السياحية المقدمة بها وبتطبيق الاشتراطات الصحية، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة التزامها بالقرار الوزارى الصادر بشأن رفع كفاءة سرعة الانترنت بها والمحددة وفقًا لتصنيف كل منها، إلى جانب أنه تم الانتهاء من إعادة تصنيف كافة المنشآت الفندقية فى شرم الشيخ وفقًا للمعايير الجديدة New Hospitality Criteria (HC).

كما تم إحاطة أعضاء المجلس بصدور قرار إعادة تنظيم المجلس الأعلى للسياحة الذى يترأسه رئيس الجمهورية وسيعقد أولى اجتماعاته قريبًا، بالإضافة إلى استعراض أبرز ما تضمنه التقرير الخاص بالإستراتيجية الوطنية للسياحة المستدامة فى مصر والتى قام بتحديثها أحد بيوت الخبرة الإيطالية والذى كان سبق وأن أعدها فى عام ٢٠٠٩، والتى تم عرضها على رئيس مجلس الوزراء خلال شهر يونيو الجاري.

وأشار الدكتور خالد العنانى إلى أنه تم الانتهاء من إجراءات إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لسياحة اليخوت فى مصر والتى سيتم عرضها قريبًا على مجلس الوزراء وسيتم من خلالها تبسيط الإجراءات والعمل بمنظومة الشباك الواحد فى سياحة اليخوت واختصار المدة الزمنية لاستخراج التصاريح اللازمة فى هذا الشأن، لافتًا إلى أنه سيتم إطلاق فيلم ترويجى لهذه البوابة فى الدول المصدرة لسياحة اليخوت لمصر.

وأوضح أنه جارى أيضًا العمل على الانتهاء من الموقع الإلكترونى الرسمى لوزارة السياحة والآثار (الخدمي) وكذلك من الموقع الإلكترونى الترويجى للسياحة المصرية، مشيدًا بالجهود المبذولة من فرق عمل هذه المواقع الإلكترونية من قيادات وأبناء الوزارة.

وتم التباحث حول سبل وآليات دفع مزيد من الحركة السياحية الوافدة لبعض المقاصد السياحية المصرية والترويج لها فى الدول الرئيسية المصدرة لحركة السياحة إليها وفقًا لأعداد الوصول إليها، كما تم مناقشة مقترح عمل برنامج ترويجى استثنائى فى قواعد الحملات الترويجية المشتركة لمحافظات جنوب سيناء والأقصر وأسوان خلال الفترة من يوليو وحتى أكتوبر ٢٠٢٢ فى إطار دعم ودفع حركة السياحة الوافدة إليهم خلال الفترة المقبلة.

وتم إحاطة أعضاء المجلس بأنه تم إعادة إحياء مدرسة الحضارة المصرية والتى تم اختيار المتحف القومى للحضارة المصرية بالفسطاط ليكون مقرًا لها وسيتم إطلاقها فى سبتمبر المقبل، وتستهدف تعليم التاريخ والآثار واللغة الهيروغليفية والفنون والعمارة الإسلامية والقبطية والفن المصرى القديم ممن لديهم شغف المعرفة عن الحضارة المصرية العريقة بمختلف عصورها التاريخية، إلى جانب تنظيم، من خلالها، زيارات ميدانية شهرية للمواقع الأثرية المختلفة.

كما تم خلال الاجتماع الموافقة على مشاركة الهيئة فى المؤتمر السنوى لإتحاد منظمى الرحلات الأمريكيين USTOA بالتعاون مع الاتحاد المصرى للغرف السياحية خلال الفترة من ٢٨ نوفمبر وحتى ٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

ووجه الوزير ببحث آوجه الاستفادة السياحية من معرض الآثار المؤقت» رمسيس وذهب الفراعنة» الذى سيُقام فى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية فى أغسطس المقبل للترويج السياحى لمصر.

وفى لندن، وتحت عنوان «مصر تحتل المرتبة الثانية كأفضل وجهة لممارسة رياضة السنوركليج»، أشار موقع Tourism Trend البريطاني، المتخصص فى السياحة، إلى حصول المقصد السياحى المصرى على المرتبة الثانية فى قائمة أفضل المقاصد لممارسة رياضة السنوركلينج والغوص والأنشطة البحرية بصفة عامة، وذلك وفقاً لموقع Sport Cover Direct، الذى سلط الضوء على أفضل المقاصد السياحية لمحبى الرياضات المائية والأنشطة البحرية والمغامرات التى تجذب السائحين.

وأوضح موقع Tourism Trend أن مصر من أفضل المقاصد السياحية لعشاق رياضة السنوركليج والغوص، حيث يوجد بها العديد من الوجهات لممارسة هذه الرياضة، من بينها الغردقة ودهب، كما أبرز الموقع أن مصر جاءت فى المرتبة الثانية، لمحبى الأماكن الهادئة، حيث تزخر مصر بالعديد منها.

وثمن تقرير نشره موقع «Selket's gypten» الألمانى جهود مصر من أجل جذب مزيد من الحركة السياحية الوافدة إليها.

وسلط الضوء على أهمية قرار الحكومة المصرية بإلغاء قيود كورونا التى كانت مقررة على دخول المصريين والأجانب إلى مصر، ومدى مساهمه هذا القرار فى عودة السياحة إلى مصر، بالإضافة إلى قيام المركز الإعلامى لمجلس الوزراء ببث فيديو بعنوان «مصر.. من هنا تبدأ الرحلة»، والذى يعد أول فيديو ضمن سلسلة من الفيديوهات المقرر بثها خلال الفترة القادمة والتى توضح من خلال محتواها مكانة مصر كأحد الوجهات السياحية الرائدة فى العالم.

وأشار إلى التصنيفات العالمية التى حققتها مصر مؤخراً وفقاً لعدد من وسائل الإعلام والمواقع والمجلات الدولية المتخصصة فى مجال السياحة منها تصنيف CNN Travel بأن المقصد السياحى المصرى من أفضل عشر وجهات للسفر إليه، وتصنيف من British Daily Mail كواحدة من أفضل وجهات السفر لصيف ٢٠٢٢، وتصنيف مجلة Dive بأنها ثانى أفضل وجهة للغوص فى العالم، ثم تصنيف منصة Tripadvisor للقاهرة فى المرتبة الثانية من أكثر وجهات السفر العصرية والمركز التاسع بين أفضل الوجهات لعشاق المدينة.

كما ألقى الضوء على قرار المجلس الأعلى للآثار بعمل خصم ٥٠٪ على جميع تذاكر المتاحف والمواقع الأثرية فى صعيد مصر بالإضافة إلى محافظتى الفيوم والوادى الجديد.

كما أشار الموقع إلى زيارة الدكتور زاهى حواس المرتقبة لألمانيا والذى سيقوم خلالها بتقديم مجموعة من المحاضرات لتنشيط السياحة الوافدة لمصر من ألمانيا.

غرفة المطاعم تستعرض أهم ملامحه..

10 مميزات لقانون المنشآت السياحية

أكدت غرفة المنشآت والمطاعم السياحية، برئاسة عادل المصرى رئيس الغرفة، أن إصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢، والذى تم التصديق عليه من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، يأتى استكمالا للجهود المبذولة من قبل وزارة السياحة والآثار والاتحاد المصرى للغرف السياحية، والغرف السياحية لتذليل العقبات أمام المستثمرين فى القطاع السياحى وخلق بيئة عمل، وذلك بهدف تيسير إجراءات استخراج التراخيص وتحسين مستوى الأعمال فى مصر وبما يعزز قدرة مصر التنافسية على جذب الاستثمارات، ومواكبة كافة المستجدات التى طرأت على صناعة السياحة فى مصر.

وقال «المصرى»، إن هذا القانون تضمن العديد من المزايا والمطالب التى طالبت بها المنشآت السياحية والفندقية من أجل تحقيق المزيد من التيسيرات والتسهيلات لها، وكذلك النجاح فى فض عدد من التشابكات مع العديد من الجهات ذات الارتباط المشترك مع السياحية، ووقف تغول بعض هذه الجهات على النشاط السياحى وخاصة المطاعم والمنشآت السياحية.

وأضاف رئيس غرفة المنشآت السياحية، أن قانون المنشآت الفندقية والسياحية يستهدف:

❖ زيادة الموارد العامة للدولة من قطاع السياحة بقواعد قانونية حاكمة ومنظمة.

❖ فض التشابك وتداخل الاختصاصات وتعدد جهات الولاية ما بين الجهات التى يندرج تحت مظلتها قطاع السياحة بين الوزارات والمحليات وأى جهات أخرى فى الدولة.

❖ تيسير إجراءات التراخيص عن طريق توحيد الجهات المعنية باستخراج التراخيص.

❖ تشجيع الاستثمار السياحى وتوفير العديد من فرص العمل وزيادة العملة الصعبة.

❖ إدراج مقاصد ومدن سياحية جديدة ومتطورة على الخريطة السياحية لمصر.

❖ العمل على تنمية القطاع السياحى والارتقاء به فى إطار السعى لتحقيق التنمية المستدامة.

واستعرض رئيس الغرفة ما تضمنه القانون من خصائص ومميزات للقطاع السياحى فى ١٠ نقاط مهمة ممثلة فى التالى :

١-تشكيل لجنة وزارية للسياحة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين وتحديد إختصاصات لها والتى ترتبط بتذليل العقبات التى تعترض النشاط السياحى والإشراف على التنسيق بين كافة أجهزة الدولة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاط السياحى والارتقاء بالقطاع السياحى على أن تكون القرارات الصادرة عن هذه اللجنة ملزمة للجهات ذات الصلة بالترخيص السياحى فى الدولة، بالإضافة إلى الموافقة على فئات الرسوم التى تقررها كافة الجهات ذات الصلة بالترخيص السياحى فى ضوء الحدود المقررة فى قوانين هذه الجهات.

٢- تشكيل لجنة دائمة للتراخيص السياحية برئاسة الوزير المختص بالسياحة وعضوية ممثلين عن كافة الجهات ذات الصلة بالتراخيص، على أن يكون من مهامها القيام بالعديد من الأنشطة ذات الصلة بالتراخيص منها تحديد الاشتراطات اللازمة للحصول على تراخيص المنشآت، وتحديد الضوابط والإجراءات والشروط الواجب توفرها للموافقة على الترخيص لمكاتب الإعتماد بمزاولة عملها، وغيرها من الإجراءات ذات الشأن، بالإضافة الى مراجعة وتعديل ما يصدر عنها من ضوابط واشتراطات وغيرها كلما دعت الحاجة إلى ذلك لتكون مسايرة للتطور الهائل فى المجال السياحي، ورفع تقريرًا بأعمالها للجنة الوزارية كل ستة أشهر.

٣- تحديد مدد معينة لإجراءات الترخيص بحيث لا تطول مدة إجراءات استخراجه.

٤- تبنى القانون فلسفة الشباك الواحد فى تحصيل الرسوم المستحقة لجميع الجهات ذات الصلة بالتراخيص بحيث تقوم الوزارة المختصة بشئون السياحة بتحصيل الرسوم المستحقة لكل هذه الجهات ثم تقوم بتحويل هذه المبالغ إلى كل جهة حسب الرسم المقرر فى قانونها.

٥- تيسيرا على المتعاملين مع الوزارة فى مجال تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية سيكون هناك مكاتب اعتماد تقوم بكافة الإجراءات نيابة عن المتعاملين.

٦- أتاح القانون للوزير المختص أو من يفوضه، بناءً على عرض الإدارة المركزية المختصة إصدار القرارات المتعلقة بتحديد الاشتراطات الخاصة التى يجب توفرها فى المرخص له أو المدير المسئول عن إدارة المنشأة أو المشرف على الأعمال فيها والعاملين بها وفقاً لطبيعة ونوع المنشأة والنشاط المرخص بمزاولته، ووضع السياسة السعرية فيما يخص أسعار الإقامة ومقابل الخدمات التى تؤديها المنشآت الفندقية لنزلائها، متضمنة الحد الأدنى لها، وذلك على نحو يكفل حماية المنافسة المشروعة وضمان منع الممارسات الضارة بصناعة السياحة المصرية، إلا أنها اشترطت لصدور القرار الخاص بوضع السياسة السعرية الحصول على موافقة اللجنة الوزارية قبل إصداره.

٧- أتاح اتخاذ أى من المحال العامة أو المبانى غير الخاضعة لأحكام قانون المحال العامة أو أى نشاط آخر، اسماً لها مقروناً بلفظ "سياحي"، وفى حالة مخالفة سيتم معاقبة المخالف فى هذا الشأن، أوجب القانون على هذه المحال أو المبانى توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

٨- أتاح المشروع رئيس مجلس الوزراء- بعد اتخاذ إجراءات معينة — بقرار يصدر منه اعتبار منطقة أو أكثر بإحدى محافظات جمهورية مصر العربية منطقة سياحية تخضع جميع المنشآت والأنشطة السياحية المقامة بها لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وألزمت المنشآت والأنشطة الواقعة داخل هذه المنطقة الصادر بشأنها القرار بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ صدور.

٩- حظر القانون على الجهات ذات الصلة إجراء أى تفتيش سواء كان دورى أو مفاجئ على المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون إلا بعد التنسيق مع الوزارة المختصة.

١٠- يعاقب كل من قام بإستغلال أو إدارة منشأة بدون ترخيص بغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه، وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وضعف حدى الغرامة المشار إليها أو بإحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن غلق المنشأة على نفقة المخالف.

42 مليار دولار خسائر الطيران العام الماضى

أصدر الاتحاد الدولى للنقل الجوى «آياتا» توقعاته المحدثة لصناعة الطيران فى تقرير التوقعات العالمية للنقل الجوي.

وقال الاتحاد، إنه على الرغم من تأثر صناعة السفر بالحرب فى أوروبا وزيادة التكلفة العالمية واسعة النطاق، بالإضافة إلى القيود الشديدة على السعة وعدد الركاب فى العديد من المجالات، إلا أن شركات الطيران تقترب من الربحية فى العام المقبل.

وأوضح التقرير، الذى نشره الاتحاد، اليوم، تطور أرقام صافى أرباح الطيران بعد الضريبة حتى عام (٢٠٢٢)، مشيرا: «قمنا بتعديل تقديراتنا للخسائر الصافية لعام ٢٠٢١ من ٥٢ مليار دولار أمريكى إلى ٤٢ مليار دولار أمريكي، وهو تحسن كبير مقارنة بخسارة صافية قدرها ١٣٨ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٢٠، وبالنسبة لعام ٢٠٢٢، نتوقع الآن تقلص خسائر الصناعة إلى ٩,٧ مليار دولار أمريكى مقارنةً بتوقعاتنا لشهر أكتوبر البالغة ١٢ مليار دولار أمريكي».

وعلى الرغم من التوقعات المرتفعة لفاتورة الوقود (١٩٢ مليار دولار أمريكى على أساس متوسط سعر وقود الطائرات ١٢٥,٥ دولار أمريكى للبرميل) مقارنة بتقديراتنا السا بقة، فإن الجمع بين الانتعاش القوى فى حركة المسافرين الجويين وعائدات الشحن يؤدى إلى انخفاض توقعات صافى الخسارة لعام ٢٠٢٢، لذا فمن المتوقع أن يزداد التعافى فى حركة الركاب هذا العام بنسبة ١٨٪ أقل من مستويات ٢٠١٩.

تمتلك قاعدة عملاء قوية تعتمد على الثقة والمصداقية..

«تطوير مصر» قيمة مضافة كبيرة لسوق العقارات

الشركة تستهدف تسليم ١٥٠٠ وحدة جديدة خلال العام الحالى ٢٠٢٢

تقديم أنشطة متعددة بمشروع «فوكا باى» بالساحل الشمالى

استطاعت شركة تطوير مصر أن تثبت قوتها بالسوق العقارى المصرى عبر تقديمها لمنتج عقارى مميز بمدينة الجلالة والعين السخنة ومستقبل سيتى حتى أصبحت تمثل قيمة مضافة كبيرة لسوق العقارات فى مصر الأمر الذى مكنها من امتلاك قاعدة عملاء قوية تعتمد على الثقة والمصداقية، وبالرغم من أن تاريخ إنشاء الشركة لا يتجاوز الـ٦ سنوات إلا أنها أصبحت واحدة من كبرى شركات العقارى فى مصر فى وقت قياسي، بكفاءة وجهود العاملين بها وبقيادة الدكتور أحمد شلبى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، حيث استطاع بكفاءته وخبرته أن يجعل من تطوير مصر علامة فارقة ومضيئة فى تاريخ السوق العقارى المصري، حيث وضع تطوير مصر على طريق المنافسة القوية والشرسة بين كبرى شركات التطوير العقارى فى مصر، فانفرد بها فى مدن جديدة كالساحل الشمالى والعين السخنة من خلال دراسات محكمة ليقدم منتج عقارى يحاكى الحضارة اليونانية لتصبح تطوير مصر نقطة بارزة بمدينة الجلالة من خلال مشروعاتها.

د. أحمد شلبى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب:

تطبيق مفهوم البنية التحتية المستدامة بالمدن الذكية هدفنا الإستراتيجى

وتستعرض «البورصجية» مع الدكتور أحمد شلبى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للشركة أبرز ملامح السوق العقارى خلال الفترة المقبلة فى ظل الضغوط والتحديات الراهنة التى يواجها القطاع العقارى المصري، بالإضافة إلى الكشف عن تفاصيل خطة تطوير مصر وأحدث ما توصلت إليه من معدلات إنجاز بمشروعاتها.

وأكد الدكتور أحمد شلبى أن التحديات التى واجهها القطاع العقارى فى مصر مؤخرًا تقلل من فرص الوصول إلى معدلات النمو المستهدفة، معبرًا عن تفاؤله بمستقبل السوق خلال الفترة المقبلة فسوق العقارات فى مصر مرن وقادرة على المواجهة والتغلب على التحديات والضغوط والأزمات.

وكشف الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للشركة ان تطوير مصر تعتزم تسليم ١٥٠٠ وحدة جديدة خلال العام الحالى ٢٠٢٢ ، مضيفًا ان الشركة ستقدم عددًا من الأنشطة المختلفة بمشروعاتها فوكا باى الساحل الشمالى وبدء التشغيل الكلى للوحدات التى تم تسليمها بمشروع المونت جلالة بالعين السخنة وذلك لتلبية رغبة عملائها واحتياجاتهم.

شراكة تطوير مصر مع شنايدر إليكتريك

وحول شراكة تطوير مصر مع شنايدر إليكتريك، علق شلبى قائلًا: « لقد اخترنا شنايدر لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة والمدن الذكية بمشروعات تطوير مصر وذلك سعيًا منا لتقديم أفضل منتج عقارى لعملائنا، وهو ما جعل تطوير مصر أفضل نموذج للقطاع الخاص فى العالم وذلك بقمة الابتكار التى قمنا بالمشاركة فيها فى دبي، وذلك نظرًا لما قامت به ركة تطوير مصر من جهود فعلية وواقعيةلخلق مجتمعات مستدامة بداية من البنية التحتية لمشروعاتها وحتى الإدارة والتشغيل».

وحول تفاصيل الاتفاقية، قال أنه تم توقيع اتفاقية مع شركة شنايدر لتوفير برنامج itwo وذلك لضمان تحقيق الإدارة الأكثر كفاءة للمشروع، وتتيح الاتفاقية أيضًا تقديم صورًا افتراضية للموقع فى مراحله المختلفة، وتنبيها بمواعيد المستخلصات المطلوبة وما سبق صرفه.

تكلفة تنفيذ المشروعات المستدامة مقارنة بالمشروعات العادية

قال شلبى أن تكلفة تنفيذ المشروعات المستدامة بالمدن الذكية ترتفع بنسبة تصل إلى ١٥٪ مقارنة بالمشروعات العادية مؤكدًا أن سياسة تطوير مصر تعتمد على تطبيق مفهوم الاستدامة بكافة مجالات الرقمنة والتكنولوجيا، وبالرغم من ارتفاع تكلفة تنفيذ هذه المشروعات إلا انها على المدى البعيد ستمثل قيمة مضافة قوية لعملاء تطوير مصر لأنها وفقًا للدراسات ستوفر حوالى ٣٠٪ من تكلفة الصيانة والتشغيل، بالإضافة إلى توفير ٥٠٪ من الطاقة المستهلكة حاليًا.

تطبيق منظومة البنية التحتية بالمدن الذكية بمشروعات الشركة

قال شلبى أن تطبيق منظومة البنية التحتية الذكية بمشروعات الشركة يترابط بشكل مباشر وقوى ينقل البيانات إلى مركز تحكم كما حدث بمشروع بلومفيلدز حيث يتم تحليل البيانات للكشف عن وجود أية أعطال بالمشروع فيصدر إنذار عن هذا العطل ليتم إصلاحه ومعالجته على الفور .

إطلاق تطبيق جديد على الهاتف المحمول

وكشف ان الشركة بصدد إطلاق تطبيق جديد عبر الهاتف المحمول يتم من خلال دفع الفواتير وأيضًا يمكن هذا التطبيق التحكم يف الأجهزة المنزلية داخل الوحدات وأيضًا يمكن من خلال التطبيق محفظة لتحويل الأموال وهو ما يوفر الوقت والجهد على العميل، وتتيح تطوير مصر بمشروعاتها أيضًا وجود أعمدة الإنارة الذكية حيث يتم تشغيل هذه الأعمدة من خلال حركة الطرق الأمر الذى يوفر فى استهلاك الكهرباء بشكل كبير وذلك ضمن منظومة البنية التحتية الذكية التى تطبقها الشركة.

خطة تطوير مصر لدخول الأسواق الخارجية

تستهدف تطوير مصر الدخول بالأسواق الخارجية للاستثمار والتطوير ويعد السوق السعودى من اوائل مستهدفات الشركة وسيتم الإعلان عن كافة التفاصيل قريبًا حيث تقوم تطوير مصر خلال الفترة الحالية بعمل دراسات موسعة لآليات تأسيس الشركات واختيار الشريك السعودى والأراضى المتاحة، فى ظل التسهيلات الكبيرة التى تقدمها الحكومة السعودية للشركات العقارية.

تحديات السوق العقارى خلال الفترة الراهنة

رفع معدلات الفائدة وتحرير سعر الصرف وسعر الوقود وأزمة كورونا وموجة التضخم العالمى كلها تحديات كبيرة أثرت على الاقتصاد المصرى بشكل عام والقطاع العقارى بشكل خاص، إلا أن الحكومة المصرية بقيادة الدكتور مصطفى مدبولى استطاعت رغم كافة هذه التحديات ان تواصل تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة

فمقارنة وضع السوق خلال العام الحالى ٢٠٢٢ بعام ٢٠١٥ سنجد أن سعر الصرف ارتفع من ٨ جنيهات حتى ١٦ جنيها أى الضعف، ولكن سعر المنتج العقارى ارتفع خلال نفس الفترة من متوسط ٦-٧ آلاف جنيه للمتر إلى ١٨-٢٠ ألف جنيه، كما قفزت التكلفة من ٣-٤ آلاف جنيه للمتر إلى نحو ١٢-١٥ ألف جنيه للمتر، بسبب التأثير المباشر والمتتالى على صناعة العقار، وكان آخرها اضطرابات سلاسل التوريد والارتفاع الكبير فى أسعار مواد البناء والتشطيبات ونقص الخامات، الدراسات تشير دائما إلى أن دورة المنتج العقارى ٧ سنوات يصعد المنحنى لأعلى نقطة ثم يستقر وبعدها ينخفض طفيفا ثم يعاود الصعود، ولكننا خلال نفس فترة السبع سنوات من ٢٠١٥- ٢٠٢٢ مررنا بكل المنحنيات، فمع هذا الوضع التراكمى يمكننا أن نقول إن التحديات الراهنة تعتبر من أخطر التحديات التى واجهها القطاع، كثيرا ما كنا ننجح فى تحقيق معدلات نمو كبيرة رغم التحديات، سواء فترة التعويم أو كورونا ولكن هذه المرة أخشى أن يواجه هذا القطاع المهم مرحلة من الانكماش والتباطؤ.

تأثير التحديات والأزمات الأخيرة على مبيعات السوق

السوق العقارى دائمًا فى حالة نمو بشكل مستمر وبالرغم من ان هناك عدد من كبرى الشركات بالسوق العقارى حققت مبيعات قوية فى ظل هذه الأزمات التى واجهها القطاع إلا ان هذا لا يعد مقياسًا على عدم تأثر القطاع فعدد هذه الشركات العقارية لا يتجاوز ٢٠ شركة، إلا انه هناك حوالى ١٠٠٠ شركة اخرى تأثرت بالموجات الزمات التى تعرض لها السوق .

ولهذا يجب على الحكومة أن تعيد النظر فى سياساتها فيما يتعلق بهذا القطاع للتوافق مع المتغيرات الأخيرة والارتفاع الكبير فى التكلفة، حتى لا يتجه القطاع نحو الانكماش، واطالب أيضًا بضرورة تغيير سياسات التسعير الحالية وارتفاع مكون الأرض فى تكلفة المشروع عن النسب المتعارف عليها، هو السبب الرئيسى والأكبر فى تراجع معدلات الربحية إلى مستويات غير مشجعة على الاستثمار العقارى، لا يعقل أن تصل تكلفة الأرض فى المشروعات إلى ٥٠٪، وقد ترتفع فى بعض مشروعات الشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية إلى ٦٠٪ من مجمل المبيعات، فمن أين تستكمل الشركة مصاريف الإنشاءات التى من المفترض أن تستحوذ على ٥٠٪ من التكلفة الاستثمارية، فمن الطبيعى أن تصل نسبة تكلفة الأرض غلى ٢٠٥ من إجمالى تكلفة المشروع.

تحديات تواجه السوق العقاري

يعد ارتفاع تكلفة المواد الخام وتوافرها تحدى كبر أمام المطورين ولهذا أطالب الحكومة بأن يكون هناك حلولا لهذه الأزمة لتوافر الخامات وخفض تكلفتها، وذلك عن طريق دعم الصناعات المحلية بما يسمح بتوافر الخامات المطلوبة محليا ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى.

كما يمكنها إيجاد حلول لما يتعلق بصعوبة مواكبة شركات القطاع الخاص للمشروعات الحكومية الخاصة بالإسكان الفاخر وفوق المتوسط، وذلك بسبب الارتفاعات الكبيرة فى تكاليف مدخلات البناء والتى يكون بعضها انعكاسا لقرارات حكومية تشكل تحديات أمام هذه الشركات، أضف إلى ذلك الصعوبات الشديدة التى يعانى منها المطور عند الحصول على قرض بنكى.

حجم الاستثمارات والمبيعات المستهدفة

تستهدف تطوير مصر ضخ استثمارات بقيمة ٣ مليارات جنيه فى الأعمال الإنشائية بمشروعاتها خلال العام الجارى ٢٠٢٢، كما تستهدف تحقيق مبيعات تعاقدية من مشروعاتها بقيمة ٨ مليارات جنيه بنهاية العام، وحققت الشركة مبيعات بقيمة ٢,٢ مليار جنيه بالربع الأول من العام الحالي.

خطة تطوير مصر بكافة مشروعاتها

بالرغم من الأزمات الكبيرة التى واجهت القطاع العقاى فى مصر إلا أن تطوير مصر مازالت تعمل بكافة جهودها حيث قامت بالانتهاء من حوالى ١٢٠٠ وحدة استعدادًا لتسليمهم، كما تستهدف تسليم ١٥٠٠ وحدة فى مشروعات فوكا باى والمونت جلالة بنهاية ٢٠٢٢ بالإضافة إلى تسليم أولى مراحل مشروع بلوفيلدز بداية الربع الأخير من ٢٠٢٢ وحتى الربع الأول من العام المقبل ٢٠٢٣.

موقف مشروع «فوكا باي» من التصالح

قال شلبى أن ملف التصالح تم البدء فيه منذ عامين ونصف وتم بالفعل الانتهاء من جميعافجراءات الخاصة بتوفيق الأوضاع الخاصة بالأرض وذلك بعد نقل تبعيتها من محافظة مطروح إلى هيئة المجتمعات العمرانية وما تبعه من قرارات لوقف البناء، واليوم تم الانتهاء من هذا الملف كاملا، فبحلول سبتمبر المقبل سنكون حصلنا على العقد الجديد وسيتم الانتهاء من مراجعة القرار الوزارى، وسنكون استلمنا جميع تراخيص المشروع لاستئناف الإنشاءات الخاصة بما يوازى ١٠٠٠ وحدة فى المشروع توقفت لمدة تتعدى العامين والنصف بسبب الإجراءات الحكومية، وسنعمل على تسليم الوحدات المتبقية خلال صيف العام المقبل ٢٠٢٣، وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى للمشروع قمنا بتشغيلها بنجاح خلال العامين الماضيين متضمنة أغلب خدمات المشروع وسنقوم خلال الصيف الحالى بتشغيل المرحلة الثانية متضمنة منطقة الكريستال لاجون.

معدلات التنفيذ بمشروع المونت جلالة بالعين السخنة

بالرغم من وجود عدد من التحديات الخاصة بعدم توافر حديد التسليح الأمر الذى أدى لحدوث تأخير إلا أن عمليات الإنشاءات تسير وفقا للمعدلات، وتم الانتهاء حاليًا من ٦٠٠ وحدة وقمنا بتسليم بعضها كما تم تشغيل المرحلة الأولى من المشروع وتوفير العديد من الخدمات مثل حمامات السباحة والمطاعم والـ«BaseCamp»، ونقوم بتقديم مجموعة من الأنشطة المختلفة للعملاء الحاليين ونستهدف تشغيل الكريستال لاجون أيضا خلال موسم الصيف الحالى .

مشروع بلومفيلدز مستقبل سيتي

نستهدف تسليم المرحلة الأولى من بلومفيلدز بمستقبل سيتى سيكون بداية من الربع الأخير من العام الحالى ويمتد حتى الربع الأول من العام المقبل

المشاركة بالمعارض الخارجية

المشاركة بالمعارض الخارجية لدعم ملف التصدير يعد مؤشرا جيدًا على حالة السوق الحالية.

تأثير الشهادات البنكية على حجم المبيعات

توقع شلبى أن تشهد مبيعات السوق العقارى خلال الفترة المقبلة تراجعًا أواستقرارًا لعدة أسباب منها الشهادات البنكية التى سحبت جزءا كبيرا من السيولة، إلى جانب توسع الحكومة والشركات التابعة فى طرح مشروعات جاهزة للسكن- سواء للسوق المحلية أو المصريين فى الخارج- بتسهيلات تمويلية لا يمكن للقطاع الخاص تقديمها الأمر الذى ساهم فى سحب جزء آخر من السيولة من مشروعات القطاع الخاص، ولكن هذه المرة لا داعى للقلق، فأعتقد أنه من مصلحة الشركات العقارية.

بدء التشغيل الكلى لوحدات «المونت جلالة» بالعين السخنة

التعاون مع «شنايدر إليكتريك» لتطبيق مفهوم المدن الذكية

بدء تسليم المرحلة الأولى من «بلومفيلدز» خلال الربع الأخير

إطلاق تطبيق جديد عبر الهاتف المحمول لدفع الفواتير

تفاؤل بمستقبل السوق الفترة المقبلة والتغلب على التحديات

لتحقيق التنمية المستدامة..

هيئة البريد تطبق مفاهيم الاقتصاد الأخضر مع «ECONSULT»

وقعت الهيئة القومية للبريد بروتوكول تعاون مع شركة ECONSULT للاستشارات الهندسية والبيئية يهدف الى تطبيق مفاهيم الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة على نظم العمل بالبريد المصرى بما يضمن التكيف مع التغيرات المناخية لكى تتناسب مع احتياجات العمل بالبريد المصرى فى ضوء تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال تحقيق التنمية المستدامة.

وقع البرتوكول الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد والمهندسة سارة البطوطى رئيس مجلس إدارة شركة ECONSULT للاستشارات الهندسية والبيئية بحضور جميع القيادات التنفيذية من الجانبين.

قال الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد ان هذا البروتوكول يأتى فى إطار اهتمام البريد المصرى بتطبيق التنمية المستدامة فى نظم العمل والاتجاه نحو الاقتصاد الاخضر وفقًا لرؤية ٢٠٣٠ مشيرًا الى ان البريد المصرى يسعى الى التوافق مع توجهات الدولة وبدأ فى وضع أسس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع مشاركة البريد المصرى فى مبادرة اتحاد البريد العالمى لتقليل الانبعاثات الكربونية فى العالم.

واوضح الدكتور شريف فاروق ان هذا البروتوكول يهدف الى دمج آليات تكيف نظم العمل بالبريد المصرى مع التغيرات المناخية وسياسات تطوير وتنفيذ مكاتب البريد والمشروعات التى يتم تنفيذها بما يتوافق مع القوانين المصرية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة الى التوسع فى إقامة برامج لتصميم وتنفيذ مبانى البريد المصرى على مستوى الجمهورية باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية، بالاعتماد على أحدث نظم العمارة المستدامة التى تسعى إلى تقليل آثار البيئة السلبية فى المبانى من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة للحفاظ على البيئة بما يضمن التكيف مع التغيرات المناخية وتحقيق المرونة اللازمة فى تلبية احتياجات المجتمع وتقديم كافة الخدمات للمواطنين بكل سهوله ويسر.

واعربت المهندسة سارة البطوطى رئيس مجلس ادارة شركة "ECONSULT" للاستشارات الهندسية والبيئية عن سعادتها بالتعاون مع الهيئة القومية للبريد التى تعد من أقدم مؤسسات مصر الوطنية واعرقها والتى تلعب دورا هاما فى خدمة الاقتصاد المصرى وقد شهدت طفرة حقيقة فى نوعية الخدمات التى تقدمها حيث انها تساهم بشكل كبير فى تنفيذ سياسة الدول نحو تطبيق التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر مشيرةً الى ان شركةECONSULT حريصة على دعم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى ودعم الهيئات والمؤسسات والشركات المصرية التى تعمل على التحول الى الاقتصاد الأخضر حيث انه سيتم مساعدة قطاع البريد فى تطوير المنشآت القائمة بالفعل وعمل منشأت جديدة حاصلة على شهادات مبانى خضراء والعمل على وضع استراتيجية شاملة لتصبح هيئة البريد شريك فعال للدولة فى مكافحة تغيير المناخ.

تحويلها لمراكز متكاملة للخدمات المالية..

«إى فاينانس» تشارك فى تطوير المنظومة الرقمية لمحطات الوقود

شاركت مجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية متمثلة فى شركتى «إى فاينانس» و«إى خالص» التابعتين، فى تطوير المنظومة الرقمية لمحطات الوقود بالتعاون مع وزراة البترول والثروة المعدنية، حيث تستهدف الشراكة تحويل محطات الوقود إلى مراكز متكاملة للخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين بما فيها عمليات السحب والإيداع والتحويل وسداد الفواتير والمدفوعات الإلكترونية.

وأطلقت مجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية عن طريق «اى فاينانس» و«إى خالص» ٣ مجموعات رئيسية من الخدمات الرقمية داخل محطات الوقود، والتى بدأت أولاً بمنظومة الإدارة والمتابعة الذكية لأساطيل سيارات نقل الوقود لكافة الشركات بدلاً من نظام الكوبونات الورقية ، بالإضافة إلى تفعيل خدمات السحب النقدى وخدمات الدفع الإلكترونى فى ٤٠٠ محطة وقود، وجارى تعميم تلك الخدمات على كافة المحطات فى جميع أنحاء الجمهورية خلال الفترة القادمة .

وقال المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، خلال افتتاحه محطة الوقود المتكاملة التعاون للبترول- كارجاس بالدقى بعد تطويرها بمرافقة اللواء أحمد راشد محافظ الجيزة والسيد إبراهيم سرحان العضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة مجموعة إى فاينانس، أن أولى تلك الخدمات هى توفير منظومة متكاملة لإدارة ومتابعة تزويد أساطيل سيارات الجهات المتعاقدة بالوقود باستخدام التقنيات الإلكترونية بدلاً من الكوبونات الورقية، مما يضمن المزيد من تأمين نقل وتداول المنتجات البترولية ويحفظ حقوق جهتى التعاقد شركات التسويق والجهات المالكة لتلك السيارات.

وأضاف الوزير أنه استمراراً لتوفير حزمة حلول وخدمات متكاملة للمواطنين باستغلال انتشار محطات التموين تطبيقاً للتحول الرقمى يتم تقديم خدمة السحب النقدى من المحطات Cash out ، حيث استطاعت شركة إى فاينانس بالتنسيق والتعاون مع وزارة البترول والجهات التابعة لها من الهيئة العامة للبترول وشركات تسويق المنتجات البترولية من تطوير خدمة جديدة بمحطات الوقود تمكن المواطن من السحب النقدى للأموال الخاصة به من محطة الوقود باستخدام الكارت البنكى الخاص به (خاص بأى من الشبكات العاملة فى مصر فيزا ، ميزة ، ماستر كارد).

وأكد إبراهيم سرحان رئيس مجلس إدارة مجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، على فخره واعتزازه بتطور التعاون المشترك مع وزارة البترول والثروة المعدنية، موضحاً أن التحول الرقمى فى قطاع البترول بدأ منذ إطلاق منظومة مراقبة منتجات البترول من المستودعات إلى المحطات وقد تم ربطها بالنظم المتكاملة فى الهيئة العامة للبترول ضمن خطتها للتحول الرقمى، حيث تم الانتهاء من ميكنة جميع محطات التعاون ومصر للبترول.

وأضاف أنه حالياً تم إشراك محطات الوقود فى منظومة الشمول المالى لخدمة جميع المواطنين، وهو الهدف الذى تم التجهيز له والعمل عليه منذ حوالى عام ونصف العام بالتعاون مع البنك المركزى المصرى وكبرى البنوك الحكومية مثل البنك الأهلى وبنك مصر، وقد حصلت مجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية على رخصة تقديم خدمات الدفع والتحصيل الإلكترونى داخل محطات الوقود من خلال شركة «إى خالص» التابعة لها.

واليوم تحتوى محطات وقود شركتى التعاون ومصر للبترول على أكثر من ٨ آلاف ماكينة نقاط بيع POS، والتى ستعمل بمثابة ماكينات ATM للصرف والإيداع بما فى ذلك عمليات صرف معاش تكافل وكرامة، وبالتالى يتم الاستفادة من السيولة النقدية الكبيرة داخل محطات الوقود ومن ثم استخدامها فى الصرف لعملاء البنك الأهلى وبنك مصر، وكذلك تفادى مخاطر تكدس الكاش داخل محطات الوقود والذى سيتم تحويله لحساب المحطة بمجرد صرفه للعملاء.

كما أصبحت ماكينات نقاط البيع POS نافذة إلكترونية للتعامل مع موردى الوقود والتى أصبحت الآن بديلاً لنظام الكوبونات القديم حيث يمكن التحكم لحظياً فى النظام الإلكترونى لتحديد كميات وأسعار الوقود المقررة لكل عملية، مع التحكم والإدارة الكاملة فى عمليات شحن وتفريغ سيارات الوقود عبر نظام إدارة الأساطيل المتكامل الذى توفره مجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية لجميع الشركات العاملة فى مجال الوقود والطاقة.

ولن تقتصر ماكينات نقاط البيع POS داخل محطات الوقود على تقديم خدمات السحب والإيداع فقط، بل تتيح جميع خدمات دفع الفواتير للقطاعين الحكومى والخاص عن طريق قائمة كبيرة جداً من خدمات الدفع والتحصيل التى تقدمها شركة «إى خالص» التابعة لمجموعة «إى فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، بحيث يتم تنفيذ معظم المعاملات عن طريق الماكينة بما يقلل الحاجة لحمل السيولة النقدية لأن ماكينات نقاط البيع ستوفر مجموعة لا نهائية من خدمات الدفع لمختلف الجهات، بما يدعم مستهدفات الشمول المالى فى مصر

تواصل مع الشركات العالمية الكبرى..

«ايتيدا» تروج لمصر كمقصد لصناعة التعهيد

أكد المهندس عمرو محفوظ، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «ايتيدا» أن السوق المصرية أصبحت مقصدا حيويا لصناعة التعهيد حول العالم خاصة فى ظل الظروف العالمية التى شهدها العالم على مدار الأعوام القليلة الماضية والتى بدأت بانتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩) مرورا بالحرب الموجودة فى شرق أوروبا والتى عضدت من مكانة مصر كسوق جاذب ومستهدف لصناعة التعهيد بفضل الخبرات المتراكمة لدى العاملين فيها والموقع الجغرافى المتميز والبنية التحتية التى تستطيع تلبية احتياجات العملاء .

جاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية فى ملتقى التشبيك الثانى الذى تنظمه «اتصال» نواة منظمات المجتمع المدنى لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع عدد من الشركات المحلية والعالمية ، مشيرا أن مصر كانت قد اطلقت فى فبراير الماضى استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد خلال الفترة من ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ خاصة وأن هناك أربعة محاور رئيسية ترتكز عليها الاستراتيجية وأبرزها IT Service ، Business Process Services , Knowledge Services , Engineering Research &Development حيث يبلغ حجم السوق أكثر من ٣٢٠ مليار دولار سنويًا وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على النصيب الأكبر من هذه الصناعة بواقع ١٦٠ مليار دولار تليها المملكة المتحدة ٣٨ مليار دولار وتمثل منطقة الشرق الأوسط ٥ مليارات دولار فقط ولذلك فمصر لديها فرصة عظيمة للنمو فى هذا المجال خاصة مع توافر الفرص المتاحة .

أضاف أن حجم العمالة فى هذا المجال بلغ ١٠٠ ألف موظف خلال العام الماضى فقط لمتخصصين يعملون فى مجال تصدير الخدمات ٧٠ ٪ منهم فى الشركات الكبيرة والنسبة المتبقية فى الشركات الصغيرة والمتوسطة ، واصفًا هذه الصناعة بأنها صناعة مهمة وكثيفة العمالة فى ظل تزايد أعداد الخريجين من الجامعات المصرية سنويًا والتى يبلغ ٦٠٠ ألف خريج .

وعن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الصدد أكد محفوظ، أننا نتواصل مع الشركات العالمية الكبرى فى هذا الصدد للترويج لمصر علاوة على التواصل مع المستشارين الدوليين من خلال تزويدهم بكافة البيانات والمعلومات عن السوق المصرية كما نتواصل مع الأسواق الخارجية من خلال المشاركة فى المعارض الدولية وحضور المؤتمرات الكبرى والتأكيد على أن السوق المصرية هو أفضل وجهه للشركات العالمية باعتبارنا الأرخص سعرا والأكثر جودة فى تقديم الخدمات علاوة على تميزنا فى Time Zone مقارنة بعدد آخر من المنافسين .

وتابع الرئيس التنفيذى لـ ايتيدا أننا نستهدف فى الاستراتيجية مضاعفة عائدات مصر من التصدير الرقمى بحلول عام ٢٠٢٦ إلى ثلاثة أضعاف ما هو موجود فى الوقت الحالى .

وفى نهاية اللقاء تم تقديم مقترح باستكمال المناقشات فى جلسة حوارية بعد عطلة عيد الأضحى لمناقشة كيفية توفير الكوادر المدربة لصالح شركات جمعية «اتصال".

«راية» تفتتح أكبر فروعها لتجارة الأجهزة المنزلية والإلكترونيات

أعلنت شركة راية للإلكترونيات التابعة لراية للتجارة والتوزيع، إحدى شركات راية القابضة للاستثمارات المالية، عن افتتاح المرحلة الأولى من أكبر فروعها ضمن سلسلة متاجر "راية ستورز" وذلك بمنطقة حدائق القبة بالقاهرة، ليبلغ عدد فروع راية ستورز ٦١ متجرًا. وتبلغ المساحة الإجمالية للفرع الجديد ٤٥٠٠ مترًا مربعًا، بينما تبلغ مساحة المرحلة الأولى التى جرى افتتاحها ١٥٠٠ مترًا مربعًا.

وانعقد الافتتاح بحضور باسم مجاهد، الرئيس التنفيذى لشركة راية للتجارة والتوزيع، وعدد من رؤساء مجالس إدارة الشركات والعلامات التجارية الرائدة فى مجال الإلكترونيات والأجهزة المنزلية بمصر، فضلًا عن السادة ممثلى عدد من العلامات التجارية العالمية.

ويعد الفرع الجديد أحد المتاجر التى تعتزم الشركة افتتاحها فى إطار خطتها التوسعية لعام ٢٠٢٢ ليتخطى عدد أفرع ومتاجر راية ستورز ٧٠ متجرًا بنهاية عام ٢٠٢٢.

وتستهدف الشركة تعزيز تغطيتها الجغرافية، وتيسير الوصول إلى العملاء، وإتاحة متاجر ذكية مجهزة على أعلى مستوى لتتيح تجربة تسوّق رائدة وفريدة من نوعها للعملاء.

كما تهدف راية للتجارة إلى توفير كافة احتياجات المستهلك بالسوق المصرى من الإلكترونيات والأجهزة المنزلية من مختلف العلامات التجارية الرائدة العالمية والمحلية.

وتزامنًا مع الافتتاح، علق باسم مجاهد الرئيس التنفيذى شركة راية للتجارة والتوزيع: «بينما تأتى التوسعات الداخلية فى مقدمة أولوياتنا لعام ٢٠٢٢، لا تقتصر رؤيتنا على زيادة عدد متاجرنا فحسب، بل نضع أيضًا نصب أعيننا – وفى المقام الأول – هدفنا المتمثل فى تعزيز تجربة العملاء وتقديم أعلى مستوى من الخدمات، فضلًا عن إتاحة أكبر مجموعة من الأجهزة الإلكترونية والمنزلية تحت مظلة واحدة بأسعار تناسب مختلف الشرائح بالسوق المصري، وذلك علاوة علَى اهتمامنا المتزايد بخدمات ما بعد البيع التى تتميز بها راية والتى تدعم بالتوازى توسعاتنا، ونمونا، ومكانتنا لدى المستهلك، وسعينا الدائم لتطوير تجارة التجزئة بالسوق المصرى والوصول بها إلى أفضل المعايير العالمية".

وأضاف مجاهد: «فضلًا عن افتتاح فروع مجهزة على أعلى مستوى، ثمة أركان أخرى لاستراتيجيتنا الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء والارتقاء بمعايير الخدمة؛ إذ نولى اهتمامًا كبيرًا بتطوير منظومات نقاط البيع الإلكترونية؛ وبرامج ولاء العملاء، وأنظمة قنوات البيع الموحدة Omni-Channels – التى من شأنها إتاحة منظومة مُحكمة تُسهل على العملاء الحصول على المنتجات والخدمات من كافة قنوات البيع التابعة لشركة راية بنفس الكفاءة ودون قيود".

وتابع: «لدينا أيضًا منصتانا الرقميتان المتكاملتان؛ وهما الموقع الإلكترونى وتطبيق الهواتف المحمولة «راية شوب Rayashop.com» – واللذان يعدا من أقوى منصات خدمات البيع الإلكترونى بمصر، ويضمان عددًا هائلًا من المنتجات المتنوعة بأسعار تناسب مختلف شرائح المستهلكين بالسوق المصرية».

يشار إلى أن شركة رايةللإلكترونيات تدير ٢٣٥ متجرًابجميع أنحاءالجمهورية؛منها ٦١ متجرتجزئةضمن سلسة راية ستورز وراية ميجا ستورز، ومنفذبيعرسميلشركةسامسونج، وثلاثة متاجر تابعة لسلسلة i٢،وثلاثة منافذ بيع رسمية لشركةهواوي، بالإضافةإلى١٢٥ منفذًا تابعًالشركةاتصالات.

المسلسلات تتنافس على الفضائيات والمنصات..

«اللايت» يسيطر على «الأوف سيزون»

كريمة سلام

يعد انتشار فكرة المسلسلات القصيرة متعددة المواسم أفضل ما حدث للدراما المصرية خلال آخر عامين، إذ استمر تقديم المسلسلات ذات الثلاثين حلقة لعقود، كما طغى الطابع التركى على بعض الأعمال التى فاقت الستين حلقة، لتتصدرمؤخرًا الدراما القصيرة ودراما الحكايات المتعددة داخل العمل الواحد فوق المسلسلات الطويلة التى بات الجمهور لا يفضلها.

كما اتجه صُناع الدراما بشكل شبه كامل للمنصات الإلكترونية، حيث أصبحت هى المنفذ الأول والأساسى للمشاهدة، لكن لم يحاول صُناع الدراما حتى الآن، استقطاب الكثير من كبار النجوم خارج الدراما الرمضانية، بينما يسيطر نجوم الجيل الأحدث على الأعمال المطروحة خلال الفترة القادمة.

وتقدم «البورصجية» قائمة لأحدث وأشهر مسلسلات الـ«Off Season» على القنوات الفضائية والمنصات الإلكترونية..

«روز وليلى»

ينتظر الجمهور طرح مسلسل «روز وليلى» من بطولة يسرا ونيللى كريم، المقرر عرضه على منصة شاهد vip، خلال الفترة المقبلة، المسلسل للمؤلف البريطانى كريس كول، وإخراج البريطانى أدريان شيرجولد، وتدور أحداثه فى ١٥ حلقة.

«وعد إبليس»

أعلنت منصة «شاهد Vip» عن عرضها مسلسل وعد إبليس قريبًا، وتدور أحداثه فى ٦ حلقات، من بطولة عمرو يوسف، عائشة بن أحمد، فتحى عبدالوهاب، محمد إبراهيم يسري، مراد مكرم، مريم الخشت، احمد الرافعي، ومن إخراج كولين توج.

«أعمل إيه؟»

ويشارك النجمان خالد الصاوى وصابرين فى العمل الدرامى الاجتماعى «أعمل إيه»، من تأليف محمد الحناوى وإخراج أحمد عبد الحميد، وينتمى لقائمة المسلسلات ذات الـ٤٥ حلقة، ومن المقرر عرضه قبل نهاية العام الجارىعلى إحدى قنوات المتحدة.

«لحم ودم»

وتستعد النجمة روبى لبطولة مسلسل جديد بعنوان «لحم ودم»، مكون من ١٠ حلقات للعرض على منصة شاهد vip الرقمية، من تأليف أمين جمال، وإخراج إسلام خيرى.

«حرب الجبالي»

ينتمى المسلسل لنوعية أعمال الـ ٤٥ حلقة، ومقرر عرضه فى ٣ أجزاء كل جزء من ١٥ حلقة، من بطولة أحمد رزق، سوسن بدر، رياض الخولى، صلاح عبد الله، فردوس عبد الحميد، هنادى مهنا، أحمد خالد صالح، لقاء سويدان، ومن تأليف سماح الحريرى وإخراج محمد أسامة.

«موضوع عائلى ٢»

يعتزم الفنان ماجد الكدوانى تصوير الجزء الثانى من مسلسله الشهير «موضوع عائلي» ذات الـ ١٢ حلقة، من بطولة رنا رئيس، عبد الرحمن أبو زهرة، طه دسوقي، سماء إبراهيم، محمد شاهين، أمينة خليل، من تأليف أحمد الجندى ومحمد عز الدين، وإخراج أحمد الجندي.

«آخر دور»

تنتظر الفنانة دينا الشربينى عرض مسلسل «آخر دور» المكون من ١٢ حلقة،والذى يعرض على إحدى المنصات الرقمية قريباً، من بطولة أحمد خالد صالح، نهى عابدين، إبراهيم السمان، مها نصار، ميمى جمال، مريم الخشت، من تأليف وسام صبري، وإخراج حسين المنباوي.

«الغرفة ٢٠٧»

تعرض منصة شاهد vip قريبًا مسلسل الغرفة ٢٠٧، المأخوذة أحداثه من الرواية التى تحمل نفس الاسم للكاتب الراحل أحمد خالد توفيق، وتدور خلال ١٠ حلقات، بطولة محمد فراج، ناردين فرج، ريهام عبد الغفور، مراد مكرم، يوسف عثمان، مريم الخشت، سيناريو وحوار تامر إبراهيم ، وإخراج تامر عشري.

«منعطف خطر»

كما تستعد منصة شاهد vip لعرض مسلسل «منعطف خطر»، بطولة باسل خياط، وريهام عبد الغفور ومحمد علاء وحمزة العيلى وآدم الشرقاوى وسلمى أبو ضيف وأحمد صيام،وتدور الأحداث فى ١٥ حلقة، من إخراج السدير مسعود، وتأليف محمد أبو لبن ولواء يازجى.

«النزوة»

تدور أحداث المسلسل فى إطار رومانسى على مدى ١٥ حلقة، بطولة خالد النبوى وعائشة بن أحمد وعمر الشناوى وسلوى محمد علي، من تأليف ورشة كتابة، أشرف عليها محمد الحاج، و إخراج أمير رمسيس، ويُعرض أيضًا على شاهدvip.

«مهب الريح»

مسلسل «مهب الريح» وهو اسم مبدئى، والذى يقدم بطولته النجمة هند صبرى وإياد نصار وماجد المصرى، وعدد من الشباب، من إخراج أحمد خالد موسى، المسلسلمكون من ٣ أجزاء فى ٤٥ حلقة، وكل جزء يحمل ١٥ حلقة،وهو مأخوذ من المسلسل الأمريكى THE GOOD WAIF.

«اللعبة.. ٤»

أعلن الفنان شيكو، عن عودة «اللعبة.. الجزء الرابع» نهاية صيف ٢٠٢٢، بطولة هشام ماجد، محمد ثروت، أحمد فتحي، مى كساب، ميرنا جميل، بيومى فؤاد، سامى مغاوري، عارفة عبدالرسول، من تأليف فادى أبوالسعود وأحمد سعد والي، وإخراج معتز التوني، وتدور أحداثه فى ٣٠ حلقة على شاشة «شاهد».

«بيت فرح»

يجتمع الفنان أشرف عبد الباقي، والفنانة هنا شيحة فى بطولة مسلسل «بيت فرح» المكون من ١٨ حلقة، فكرة يسرى الفخرانى، وسيناريو وحوار هبة رجب، وإخراج أحمد حسن.

«بت القبايل ٢»

قامت الفنانة حنان مطاوع بتجهيز الجزء الثانى من مسلسلها «بت القبايل»، ذات الـ ٨ حلقات، على ان يتم عرضه على منصة Watch it، ويشاركها البطولة محمد رياض ومحمود عبدالمغنى ومدحت تيخة ومفيد عاشور، من تأليف شاذلى فرح، وإخراج حسنى صالح.

«الشادر»

يشارك أشرف عبد الباقى ووفاء عامر، وباقة من النجوم الشباب بطولة العمل، وتدور الأحداث فى ١٥ حلقة، من تأليف مصطفى حمدى وإخراج سامح عبد العزيز، ومقرر عرضه على إحدى المنصات الرقمية خلال الفترة المقبلة.

«٤٢٠ دقيقة»

تخوض الفنانة زينة لأول مرة تجربة المنصات الرقمية، من خلال تقديم مسلسل جديد يحمل اسم «٤٢٠ دقيقة» بشكل مؤقت، يشاركها البطولة نجم الراب أبيوسف والفنان رشديالشامي، منتأليف محمد رجاء وإخراج هانى خليفة، وتدور أحداثه فى ٦ حلقات فقط.

«الديب»

يستعد الفنان ياسر جلال لتصوير مسلسل الديب، والذى يشاركه عدد من ألمع النجوم، من تأليف عمر عبد الحليم، إخراج أحمد نادر جلال، ومن المقرر عرضه على منصة Wtch it، وتدور أحداثه فى ٨ حلقات.

«حرب نفسية»

وتشارك الفنانة أروى جودة الفنان مصطفى درويش، بطولة مسلسل «حرب نفسية»، وتدور أحداثه فى ١٥حلقة،من تأليف أيمن الشايب وإخراج أحمد شفيق، وتدور الأحداث فى إطار من السيكو دراما.

«محامى نفسه»

يشارك فى بطولة المسلسل النجم محمد رجب ومحمود عبدالمغنى وإدوارد ومنة فضالى ومى سليم وكريم أبوزيد، من إخراجأسد فولادكار، وتدور أحداثه فى ١٠ حلقات منفصلة كل حلقة حكاية بأبطال مختلفين.

«ستوديو مصر»

يستعد المخرج يسرى نصر ا لله ، لبدء تحضيرات الجزء الثانى من مسلسله «منورة بأهلها»، الذى يحمل اسم «ستوديو مصر»، ومن المقرر عرضه على منصة شاهد فى ١٠ حلقات، بطولة ليلى علوي، محمد حاتم، باسم سمرة، ناهد السباعي، غادة عادل، أحمد السعدني، عباس أبو الحسن، من تأليف محمد أمين راضى وإخراج يسرى نصر الله.

«الرواية»

مسلسل «الرواية» يشارك فى بطولته عدد من النجوم منهم أحمد فهمي، أحمد الشامي، محمود عبدالمغني، ايتن عامر، شيرى عادل، عايدة رياض، ويتكون من ١٠ حلقات، من إخراج أمير شوقي، وتأليف شادى محسن، ومن المقرر عرضه خلال الفترة القادمة.

«المتهمة»

كما تشارك الفنانة درة بمسلسل «المتهمة» المنتظر عرضه على منصة «شاهد vip»، وينتمى لنوعية المسلسلات القصيرة المكونة من ١٠ حلقات، من بطولة دياب، وعادل كرم، وعلى الطيب، من تأليف وإخراج تامر نادي.

٤ أفلام فى «القائمة الهابطة»..

الـ«فارس» يسقط من سباق شباك التذاكر

ليالى أنور

تتجه غرفة صناعة السينما المصرية لرفع الأفلام التى لا تحقق الحد الأدنى من الإيراداتفى دور العرض، ويتعرضالكثير من الأفلام لهذا المصير، حيث أن ضعف الإيرادات هنا يُسمّى بـ«الإيرادات الصفرية»، وتعنى أن العمل لا يجلب حتى كُلف تأجير قاعات العرض، ومصاريف العمالة والخدمات، وفى هذه الحال يتم رفعه من دون نقاش.

وشهد شباك التذاكر خلال الفترة الماضية، نزيف من الخسائرفى إيرادات فيلم «فارس» للفنان أحمد زاهر، بعد ٣٦ يوماً من عرضه فى دور السينما المصرية، حيث حصد فى آخر ليلة عرض له نحو ما يعادل ٤٢١ جنيه مصرى تقريباً، ووصل إجمالى إيرادات الفيلم حتى رفعه ما يقرب من ٧٥٠ ألف جنيه.

ونرصد فى التقرير التالى أبرز الأفلام التى فشلت فى تحقيق إيرادات مرضية، وتقرر رفعها من دور العرض..

فيلم «فارس»

رفعت السينما المصرية من دور العرض فيلم «فارس» نهائيًا و الذى عرض فى موسم عيد الفطر؛حيث لم تتجاوز إيراداتهالـ مليون جنيه على مدار شهر تقريبًا.

الفيلم بطولة النجم أحمد زاهروإيمان العاصى،وحسين فهمي، منة فضالي، نهال عنبر، أحمد صفوت، ملك أحمد زاهر، وعابد عنان، واللبنانية باميلا الكيك، وضيف الشرف صلاح عبدالله، من تأليف حسام موسى، وإخراج رؤوف عبدالعزيز.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار أكشن تشويقى،حول شخصية «فارس»، وهو شاب بسيط من منطقة شعبية ولديه خلفية رياضية، لكن الظروف تجبره على مواجهة بطش رجل الأعمال، رشيد السويفى، الذى يجسده الفنان حسين فهمى، وتتوالى الأحداث فى إطار تشويقى.

ولم يكن فيلم «فارس» الأول الذى تم رفعه من دور العرض بعد فترة قصيرة من عرضه بالسينما، بل هناك ٣ أفلام أخرى تقرر رفعها أيضًا..

فيلم «ثانية واحدة»

تلك الإيرادات الهزيلة لم تكُن الأولى للفيلم، إذ سحب موزعو فيلم «ثانية واحدة» من دور العرض تمامًا بعد أن تم رفعه من بعضها بسبب قلة الإيرادات بشكل كبير التى كان يحققها الفيلم، حيث لم يكن يتجاوز الألف جنيه فى الأيام الأخيرة، وبلغ إجمالى إيراداته طوال فترة عرضه الـ ٣ ملايين و٦٩٥ ألف جنيه.

فيلم «ثانية واحدة» إخراج أكرم فريد وتأليف مصطفى حمدي، ويشارك فى بطولته دينا الشربينى ومحمود حميدة وسوسن بدر وويزو وعلا رشدى وعدد من الفنانين الذين يظهرون كضيوف شرف من بينهم أحمد الفيشاوي.

وتدور أحداث الفيلم فى إطار رومانسى كوميدي، حول شاب يتعرف على فتاة، ويحدث لها العديد من المشاكل، حتى يتعرض هذا الشاب لحادث يقلب حياته رأسًا على عقب.

فيلم «للإيجار»

كما قررت غرفة السينيمارفع فيلم «للإيجار» نهائيًا من دورالعرض،بعد فشله فى تحقيق إيرادات عالية لم تتجاوز مائة ألف جنيه بعد ما يقرب منأسبوعين من عرضه.

فيلم «للإيجار»بطولة الفنان الكبير خالد الصاوي، والنجمة شيرى عادل، محمد سلام، وياسر الطوبجي، وهايدى رفعت، وعصام السقا، وعدد من الفنانين الذين يظهرون كضيوف شرف،كانت فى أولى تجاربه مع الأفلام الروائية الطويلة المخرج والمؤلف إسلام بلال.

فيلم «أبو صدام»

وأنسحب فيلم «أبوصدام» من جميع شاشات العرض بالسينمات المصريةبسبب قلة إيراداته بشكل ملحوظ ، إذ حقق فى أواخر أيام عرضه أيضاً نحو ٤٢٠ جنيهاً فقط، وبلغ إجمالى ايراداته الـ ٩٧ ألف و ٢٦١ جنيه.

فيلم «أبو صدام» بطولة ثنائية بين محمد ممدوح وأحمد داش، مع ضيوف الشرف سيد رجب، وعلى الطيب، وعلى قاسم، وهديل حسن، وزينة منصور، من تأليف محمود عزت، وإخراج نادين خان.

وتدور أحداث فيلم «أبو صدام» حول سائق عربة نقل يمر بالعديد من الأزمات والمشاكل سواء على مستوى العمل أو على المستوى العائلي، وبجانبه التابع الخاص به، خلال طريق العلمين، يمران ببعض المشاكل التى تؤثر على بطل الفيلم وتقلب له اليوم تماماً.

تخلفت عن سداد ديونها لأول مرة منذ قرن..

العالم يدفع الاقتصاد الروسى إلى الهاوية

دعاء سيد

بعد ما يقرب من ٤ أشهر من بداية الغزو الروسى لأوكرانيا، يبدو أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين بدأ يجنى ثمار خطته على إثر العقوبات الغربية الصارمة المفروضة على بلاده بعد اندلاع حرب أوكرانيا فى فبراير الماضي، حيث تخلفت روسيا عن سداد ديونها الخارجية للمرة الأولى منذ عام ١٩١٧ منذ الثورة البلشفية؛ أى قبل أكثر من قرن.

وأشارت التقارير إلى أن موسكو أخفقت فى دفع حوالى ١٠٠ مليون دولار فائدة على سندات خلال فترة سماح مدتها ٣٠ يومًا، فى أعقاب سلسلة عقوبات غربية أدت إلى زيادة عزلة روسيا بعد أزمة أوكرانيا.

وأعلنت وكالة التصنيف الائتمانى موديز، أن تخطى البلاد للموعد النهائي، يشكل تخلفًا عن السداد، وتوقعت أن تتخلف روسيا عن سداد المزيد من المدفوعات فى المستقبل، بالنظر إلى المرسوم الصادر فى ٢٢ يونيو عن الكرملين بأنه سيتم تسديد الديون الخارجية بالروبل، بدلاً من العملات التى تم إصدار السندات بها.

وقالت «موديز»: «لم يحصل أصحاب الديون السيادية الروسية على قسائم مدفوعات لسندات باليورو بقيمة ١٠٠ مليون دولار بحلول انقضاء فترة الإعفاء البالغة ٣٠ يوماً، وهو ما نعتبره تخلّفا عن السداد بموجب تعريفنا».

وتوقعت «موديز» أن تتخلف روسيا عن سداد مزيد من قسائم المدفوعات المستقبلية.

ومع ذلك، نفت روسيا تخلفها عن سداد ديونها، قائلة إن المدفوعات المستحقة، تمت بالدولار واليورو فى ٢٧ مايو وأن الأموال عالقة فى Euroclear ، وهى غرفة مقاصة مقرها بلجيكا.

وردًا على ذلك، قال البيت الأبيض إن ذلك يظهر قوة العقوبات الغربية المفروضة على روسيا منذ غزوها أوكرانيا.

وأوضحت التقارير أن التخلف عن السداد كان متوقعا على نطاق واسع بعد أن تم تجميد نصف الاحتياطيات الأجنبية لروسيا وإجراءات وزارة الخزانة الأمريكية، وجعل الاتحاد الأوروبى من الصعب على موسكو الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون من خلال فرض عقوبات على وديعة التسوية الوطنية الروسية.

ورأت التقارير أن الأمر استغرق وقتًا أطول من التوقعات، حيث فشلت العقوبات إلى حد كبير فى شل الاقتصاد الروسي، خاصة بعد دعم ارتفاع أسعار الطاقة خزائن البلاد وارتفعت العملة الروسية إلى أعلى مستوى لها فى سبع سنوات مقابل الدولار الأمريكي.

وقال وزير المالية الروسى سيلوانوف إن العقوبات تعنى أن موسكو ليس لديها طريقة أخرى متبقية لجلب الأموال إلى المستثمرين، باستثناء سداد المدفوعات بالروبل الروسي.

وذكرت وزارة المالية الروسية فى بيان أن وديعة التسوية الوطنية الروسية سددت المدفوعات المطلوبة البالغة ٧١ مليون دولار و ٢٦,٥ مليون يورو.

وليس من الواضح ما هو تأثير التخلف عن السداد على الاقتصاد الروسى على المدى القريب، حيث أن البلاد غير قادرة بالفعل على الاقتراض من الخارج وقد انهارت قيمة سنداتها الحالية، ولكن على المدى الطويل سيعانى الروس بشكل شبه مؤكد، حيث من المرجح أن يؤدى التخلف عن السداد إلى قطع الوصول إلى التمويل الأجنبى لسنوات.

يذكر أن آخر مرة فشلت روسيا فيها بسداد ديونها الخارجية خلال الثورة البلشفية فى عام ١٩١٨ عندما قرر فلاديمير لينين، عدم الاعتراف بالقروض التى حصل عليها النظام القيصرى السابق.

يشار إلى أن الكرملين جمع منذ عام ٢٠١٤- وهى المرة الأخيرة التى فرض فيها الغرب عقوبات على روسيا بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم- حوالى ٦٤٠ مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية؛ ونصف هذه الأموال مجمدة الآن بموجب العقوبات الغربية المفروضة بعد غزو أوكرانيا.

tatweer MISR

CREATING DESTINATIONS

IL MONTE GALALA SOKHNA

Fouka bay

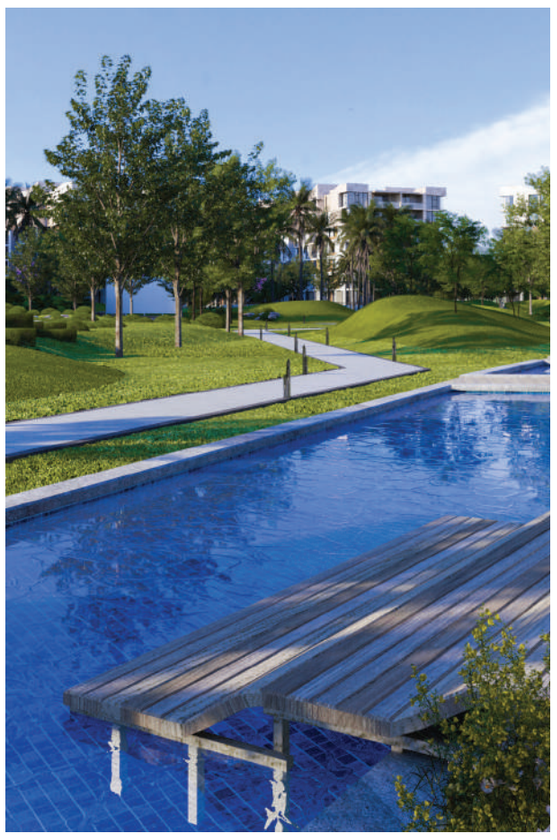

Bloomfields

D-bay SAHEL

T.

16094